***** ورقة خلفية *****

الإنتاج العربي لعلم الاجتماع في مصر:

دراسة لعينة من الكُتب المنشورة من 2000 إلى 2016

- سعيد المصري -

© المجلس العربي للعلوم الإجتماعية 2017
جميع الحقوق محفوظة

نشر هذا العمل لأول مرة في كانون الأول/ديسمبر 2017

إنّ هذا العمل متوفّر تحت رخصة المشاع الإبداعي نَسب المصنَّف 4.0 دولي (CC By 4.0). وبموجب هذه الرخصة، يمكنك نسخ، وتوزيع، ونقل، وتعديل المحتوى بدون مقابل، شرط أن تنسب العمل لصاحبه بطريقة مناسبة (بما في ذلك ذكر إسم المؤلّف، وعنوان العمل، إذا انطبقت الحالة)، وتوفير رابط الترخيص، وبيان إذا ما قد أجريت أي تعديلات على العمل. للمزيد من العلومات، الرجاء مراجعة رابط الترخيص هنا.

إن الأفكار والآراء الواردة في هذا العمل هي آراء المؤلف/ة ولا تعبّر بالضرورة عن وجهات نظر المجلس العربي للعلوم الإجتماعية، ولا تلزمه بها.

سعيد المصري، أستاذ علم الاجتماع في كلية الآداب، جامعة القاهرة.

* تم إعداد هذه الورقة الخلفية للتقرير الثاني للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية بعنوان "العلوم الاجتماعية في العالم العربي: مقاربة الإنتاجات الصادرة باللغة العربية (2000-2016)".

المجلس العربي للعلوم الإجتماعية
بناية علم الدين، الطابق الثاني
شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بيروت، لبنان
هاتف: 009611370214
www.theacss.org | info@theacss.org

1. مقدمة

بدأت مسيرة علم الاجتماع في مصر منذ أوائل القرن العشرين في جامعة القاهرة وأثمر ذلك عن تكوين بنية مؤسسية كبيرة لتعليم علم الاجتماع، وتخريج أعداد كبيرة من الطلاب والباحثين سنويًا في مختلف التخصصات الفرعية لهذا العلم. والآن بلغ عدد الحاصلين على الدكتوراة 359 مُشتغلًا في علم الاجتماع بدرجاتهم العلمية المُختلفة،[1] يعملون في التدريس والبحث في 24 جامعة حكومية، ومركز بحثي واحد بارز في مجال البحث الاجتماعي هو المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الذي أنشئ منذ عام 1957. ويفترض أن يسفر ذلك العدد الكبير عن حركة علمية نشطة في مجتمع يموج بالتغيرات والتحولات الاجتماعية والقضايا والمشكلات الاجتماعية التي تُحفز على البحث والجدل النظري والمنهجي بين المشتغلين في علم الاجتماع في مصر. ولا نستطيع الحُكم على مدى فاعلية حركة علم الاجتماع إلا بمؤشرات موضوعية مُحددة تتعلق بمحتوى الإنتاج العربي في علم الاجتماع خلال العقدين الماضيين. وعلى ضوء ذلك تسعى هذه الورقة إلى التعرف إلى طبيعة ومضمون المحتوى العربي لعلم الاجتماع في مصر خلال الفترة من 2000 وحتى 2016 بالتطبيق على عينة من الكُتب العربية والمترجمة إلى العربية لباحثين في علم الاجتماع مصريين.

وفي هذا الصدد تُحاول الورقة الإجابة عن تساؤلات عدة مثل: ماذا يكتب علماء الاجتماع في مصر؟ وما التخصصات الفرعية التي حظيت باهتمام أكثر من غيرها؟ وما خريطة الموضوعات التي شغلت اهتمام علماء الاجتماع؟ وما أبرز الإشكاليات البحثية التي نالت اهتمامًا كبيرًا عن غيرها؟ وما القضايا المحورية السائدة والتي تقاطعت في ما بين مختلف الموضوعات والتخصصات الفرعية وتجاوزت حدود الفترات الزمنية؟ وإلى أي مدى ارتبطت القضايا والموضوعات بما يحدث في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في مصر والمنطقة العربية؟ وما طبيعة الأفق النظري السائد في كتب علم الاجتماع والمفاهيم المُستخدمة في الكتب؟ وما خريطة الاستهداف التي ميزت حركة البحث في علم الاجتماع؟ وما طبيعة الإجراءات المنهجية الأكثر بروزًا؟ وكيف ساهم هذا المحتوى النظري والمنهجي في تشكيل خطابات سوسيولوجية مُعاصرة؟

[1] لا يوجد حصر دقيق للموارد البشرية في علم الاجتماع في مصر؛ ولهذا تم حصر هذا العدد من واقع البيانات المتوفرة عن أعضاء هيئة التدريس في أقسام علم الاجتماع في الجامعات المصرية المُعلنة على مواقع الجامعات المصرية عبر الإنترنت. وفي الحالات التي يتعذر فيها الحصول على بيانات من بعض الروابط الإلكترونية التي لا تعمل، تمت الاستعانة بالاتصالات الشخصية برؤساء الأقسام بتلك الجامعات لمعرفة العدد، وفي بعض الأحيان تكون القوائم المنشورة على صفحات الجامعات غير محدثة، لذلك العدد الإجمالي تقريبي.

وفي ما يلي نعرض للإجراءات المنهجية، يلي ذلك تحليل مُفصل لمحتوى الكتب المنشورة وفقًا للمؤشرات التي عبّرت عنها أسئلة هذا البحث:

2. الإجراءات المنهجية

تعتمد هذه الورقة على تحليل عينة من الكُتب المنشورة في علم الاجتماع في مصر خلال الفترة من 2000 إلى 2016، وقد تمت مراعاة الشروط الآتية في اختيار العينة:

- الكُتب التي تُغطي موضوعات مُرتبطة باهتمامات علم الاجتماع بالمعنى الواسع للكلمة، سواء كانت تلك الموضوعات محل اهتمام مشترك في العلوم الاجتماعية أم قاصرة على تخصص علم الاجتماع.
- كُتب منشورة في الفترة الزمنية للبحث، وفي هذه الحالة يتم استبعاد الكُتب التي نُشرت قبل عام 2000 وأُعيد نشرها حديثًا لأغراض تدريسية، مع الإبقاء على الكُتب التي نُشرت سابقًا وأُعيد طبعها خلال فترة البحث، خصوصًا إذا كانت مُرتبطة أكثر بالطلب البحثي عليها وذات ارتباط وثيق بالسياق الخاص بفترة البحث، وتعكس تيارًا سائدًا في الدراسات السوسيولوجية خلال فترة البحث.
- كُتب تضم بحوثًا ودراسات ميدانية أو مُعالجات نظرية في موضوعات مُختلفة بحيث يتخذ الكتاب الواحد شكل مشروع بحثي متكامل أو مجموعة من الأوراق المُستقلة تُغطي زوايا مُتعددة لموضوع محوري مرتبط بعنوان الكتاب.
- كُتب مؤلفة سواء لشخص واحد أم لأشخاص عدة، تحت إشراف باحث رئيسي، أو مُحرر للكتاب.
- أعمال ندوات ولقاءات بحثية وسيمنارات وورش عمل تم تجميعها في كتب منشورة، بحيث يُنسب كل بحث أو ورقة إلى مؤلفه ويكون بذلك التأليف جماعيًّا، أو أن يكون الكتاب مُحررًا.
- بعض الكُتب قد تكون في الأصل أطروحات للدكتوراة أو الماجستير وتم إدخال تعديلات عليها ثم طبعت على هيئة كُتب مؤلفة. ولا يجوز في هذه الحالة استبعاد تلك النوعية من الكُتب بخاصة إذا كانت تُشكِّل إسهامًا علميًّا بارزًا أو أنها تعكس اتجاهًا أو تيارًا رئيسيًّا في علم الاجتماع في مصر.

وعلى ضوء ذلك اعتمدت هذه الورقة الخلفية على عينة من الكُتب بلغت 304 كتب منشورة في الفترة من 2000 إلى 2016، تشمل الكتب المؤلفة باللغة العربية والمُترجمة إلى العربية لباحثين مصريين في علم الاجتماع. وكانت نقطة البداية في التعرف إلى قوائم بالكتب المنشورة من خلال الاستعانة

بسجلات دار الكتب والوثائق القومية، والتي تضم أول وأهم منظومة توثيقية مركزية للنشر في مصر منذ بداية القرن العشرين تقريبًا لتسجيل أرقام إيداع كل الكُتب المنشورة والاحتفاظ بنسخ منها في الدار. غير أنّ ترهل وتعقُّد الإجراءات البيروقراطية الحكومية حالا دون التزام كثير من دور النشر والمؤلفين والجامعات ومراكز البحث والمؤلفين بقواعد تلك المنظومة. ولهذا لم يكن مُمكنًا الوصول إلى قواعد بيانات دقيقة عن حجم المنشور من الكتب في علم الاجتماع في أي فترة زمنية داخل دار الكتب. وعلى ضوء ذلك تم اتباع خمس مراحل أساسية في الحصول على عينة مُمثلة للكتب المنشورة في علم الاجتماع خلال فترة البحث على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: البحث في قواعد البيانات الرقمية المتاحة

تم الاعتماد على قواعد بيانات قبس Qabas للملخصات السوسيولوجية العربية Arab Sociological Abstracts،[2] وقد ساعد ذلك في حصر قائمة بالكُتب التي صدرت في الفترة من عام 2000 وحتى 2005. ورغم أن محرك البحث بشأن هذه القواعد مُتاح على الانترنت،[3] إلا أن كفاءة البحث غير جيدة وكان من الضروري الاتصال المُباشر بالعاملين في المركز للحصول على قوائم من الكُتب الصادرة في تلك الفترة. ولم نتمكن من الحصول على أي بيانات من قواعد البيانات الإلكترونية العربية المعروفة باسم e-Marefa بسبب القيود التي تفرضها على البحث. وقد وفرت قواعد البيانات الأخرى المُتاحة على الإنترنت فُرصة حقيقية للحصول على قوائم كثيرة بالكُتب الصادرة في علم الاجتماع ومن أهم تلك القواعد: اتحاد مكتبات الجامعات المصرية،[4] ومستودع الأصول الرقمية "DAR" في مكتبة الإسكندرية،[5] ومكتبات جامعة ستانفورد،[6] ومكتبات جامعة برينستون.[7] اعتمد البحث في تلك القواعد

[2] قواعد **قبس**، هي مشروع ممول من مؤسسة فورد لتوثيق الإنتاج العربي في علم الاجتماع على هيئة ملخصات باللغة العربية للكتب والمقالات والأبحاث وأعمال المؤتمرات والمترجمات والرسائل الجامعية للماجستير والدكتوراه في علم الاجتماع في مصر. القواعد تتبع مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية الآداب جامعة القاهرة، منذ تأسيسه على يد الدكتور أحمد زايد. وتغطي المرحلة الأولى للملخصات إصدارات منذ 1924 وحتى عام 2003، وجار تحديث المرحلة الثانية من هذا المشروع والتي غطت الكتب الصادرة حتى عام 2006.

[3] قاعدة بيانات قبس: الملخصات السوسيولوجية العربية، متاحة على الانترنت في الرابط التالي:

- http://srscenter.org/%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%A8%D8%B3/

[4] اتحاد مكتبات الجامعات المصرية، متاحة على الانترنت في الرابط التالي:

- http://srv3.eulc.edu.eg/eulc_v5/libraries/start.aspx?ScopeID=1&.

[5] مستودع الأصول الرقمية Digital Assets Repository (DAR)، متاح على الانترنت في:

- http://dar.bibalex.org/webpages/searchresults.jsf

[6]- Stanford University Libraries, Search Works catalog. Available online at:

- https://searchworks.stanford.edu/?page=3&search_field=search&utf8=%E2%9C%93

[7]- Princeton University Libraries. Available online at:

على استخدام قائمة مطولة من الكلمات المفتاحية للبحث بحسب الموضوع والبحث بحسب المؤلفين وأسفر ذلك عن التوصل إلى أول قائمة مكونة من 443 كتابًا في علم الاجتماع باللغة العربية لباحثين مصريين.

المرحلة الثانية: إصدارات حصر الكتب والأبحاث في علم الاجتماع

اعتمدنا على مصادر منشورة على هيئة كُتب تحوي قوائم بالإنتاج العربي في علم الاجتماع من الكُتب والأبحاث في علم في مصر أهمها ستة مجلدات صادرة عن مركز البحوث والدراسات الاجتماعية في كلية الآداب جامعة القاهرة، تضم ملخصات للإنتاج العربي في علم الاجتماع منذ عام 1924 وحتى عام 2003، وهناك أيضًا مُجلدان صدرا عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة بعنوان " *قاعدة بيانات البحث الاجتماعي*" تقتصر فقط على الأبحاث والدراسات وأعمال المؤتمرات التي أصدرها هذا المركز منذ 1957 وحتى عام 2015، وتكمن أهمية هذين المجلدين تحديدًا في أنهما يوثقان بصورة دقيقة للغاية نشاط المركز والذي يُمثِّل أهم مؤسسة بحثية أدّت دورًا كبيرًا في تمويل وتعزيز الإنتاج العربي في العلوم الاجتماعية ككل منذ الخمسينيات من القرن العشرين. كما أن غالبية الكُتب والأبحاث في علم الاجتماع الصادرة عن هذا المركز مُرتبطة بتوجه مُتعدد التخصصات؛ ذلك أن أغلب المجلدات التي تعالج قضايا في علم الاجتماع تعتمد على بحوث ميدانية يُشارك في إعدادها وتحليلها باحثين من تخصصات مُتعددة في العلوم الاجتماعية. وبموجب هذه المصادر التوثيقية تم العثور على كُتب إضافية منشورة في علم الاجتماع خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية بلغ عددها 65 كتابًا. وبموجب ذلك أصبح عدد الكتب التي حصلنا على قوائم بها 508 كتب.

المرحلة الثالثة: الحصر الشامل لُلكتب من خلال السير الذاتية للمؤلفين

لم نكتفِ بالمصادر السابقة بل لجأنا إلى حصر عدد المشتغلين في علم الاجتماع في مختلف الجامعات الحكومية بدرجاتهم العلمية المُختلفة بدءًا من الحاصلين على درجة الدكتوراه وبلغ عددهم 286 فردًا. وبتدقيق هذه القائمة بناء على معيار الأكثر نشاطًا وفاعلية في البحث والنشر تم اختيار عينة بلغت 76 فردًا، وأُجري اتصال مُباشر بهم جميعًا من خلال صحيفة استبيان مُختصرة لحصر الإنتاج من الكُتب والمترجمات إلى العربية لباحثين مصريين، وتم حصر ما ورد من كُتب في تلك الاستمارات ومضاهاتها

- https://pulsearch.princeton.edu/?search_field=all_fields&utf8=%E2%9C%93

بما لدينا من قائمة الكتب. وساعدت عملية الحصر هذه على إضافة 46 كتابًا جديدًا لم يسبق العثور عليها في قواعد البيانات أو المصادر التوثيقية الأخرى لأسباب تتعلق بعدم التزام دور النشر بالحصول على أرقام إيداع رسمية لتسجيل تلك الكتب عند النشر. وبالمُقارنة بما تم حصره من كُتب من قبل أمكن التوصل إلى قائمة من الكتب المنشورة بلغت 554 كتابًا.

المرحلة الرابعة: البحث في مُحرك جوجل عن الكتب

حاول فريق العمل المُساعد[8] البحث في جوجل بكلمات مفتاحية وبأسماء مؤلفين مصريين لكُتب منشورة يتم الترويج لها إلكترونيًّا، وتوصل فريق العمل إلى وجود 65 كتابًا تقريبًا تمت مضاهاتها بالقائمة التراكمية ليُصبح عدد الكتب التي توصلنا إلى حصرها إجمالاً 619 كتابًا منشور في الفترة من عام 2000 وحتى 2016.

المرحلة الخامسة: تنقية القائمة المبدئية بحسب المعايير المطلوبة

وفقًا للمعايير التي حددها المجلس العربي للعلوم الاجتماعية للكُتب المطلوب تحليلها فقد تمّت مراعاة التركيز على الكُتب التي تعكس حركة الإنتاج المعرفي والمُقاربات النظرية والمنهجية السائدة في علم الاجتماع في مصر. وعلى ضوء ذلك تمت مُراجعة محتوى الكُتب في القائمة الطويلة بصورة دقيقة ولوحظ وجود أربع مُلاحظات تستوجب استبعاد بعض الكُتب غير المُطابقة للمواصفات:

أ. كثرة عدد الكُتب المؤلفة لأغراض التدريس الجامعي، حيث بلغ عددها 288 كتابًا، وهي في مضمون أغلبها أقرب إلى مداخل عامة لمُختلف التخصصات الفرعية في علم الاجتماع، وأغلبها كُتب منقولة من مصادر باللغة العربية والبعض الآخر من مصادر باللغة الإنجليزية وبما يُخالف القواعد الخاصة بأخلاقيات البحث العلمي وحقوق الملكية الفكرية، وبالتالي تم استبعاد كل تلك الكُتب من العينة.

ب. تعدد طبعات الكُتب، حيث لوحظ أن هناك 29 كتابًا منشورًا خلال فترة البحث سبق نشره قبل عام 2000 في فترات زمنية سابقة. وقد أُعيد نشر تلك الكُتب حديثًا مرات عدة لأسباب تتعلق بحجم

[8] ساعد في جمع وترتيب البيانات وإجراء التحليلات الإحصائية الأستاذة سارة يحيى عبد المحسن، المرشحة للحصول على الدكتوراه من جامعة القاهرة والباحثة بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء. وعاونها فريق من الباحثين في تجميع قوائم الكتب من الجامعات المصرية وهم: قياتى عاشور من جامعة بني سويف ، ونسمة الكردي ، وإيمان شاهين من جامعة عين شمس ، وأسامة مشحوت من جامعة المنوفية ، وسارة البتاجى من جامعة الإسكندرية، ومروة سليمان من جامعة سوهاج.

الطلب الهائل على تدريسها للطلاب في المرحلة الجامعية بخاصة في الجامعات ذات الأعداد الكبيرة من الطلاب. ولهذا تم استبعاد كل تلك الكُتب من العينة.

ج. بعض الكُتب تُمثِّل بحوثًا جيدة في علم الاجتماع، ولكنها تُطبع أحيانًا للتدريس الجامعي خلال الفترة الزمنية للبحث رغم أن محتوى تلك الكُتب غير مُطابق لقواعد إعداد الكُتب الجامعية، ولهذا اعتُبرت ضمن العينة.

د. وجود 18 كتابًا يحتوي على بحوث وأوراق مُقدمة في مؤتمرات تتسم بانخفاض شديد في جودتها العلمية، وبالتالي تم استبعادها من العينة.

وبموجب تلك المُلاحظات أمكن استبعاد 335 كتابًا من القائمة الأصلية البالغ عددها 619 كتابًا ليُصبح حجم العينة النهائي من الكُتب التي تنطبق عليها المواصفات المطلوبة للتحليل 284 كتابًا.

3. حجم الإنتاج العلمي

توضِح بيانات العينة بحسب الجدول رقم (1) أن الإنتاج العربي من الكُتب المؤلفة هو الغالب، مُقابل الكُتب المُترجمة إلى العربية لباحثين مصريين، حيث لم يتم العثور على كُتب مُترجمة سوى ستة كتب فقط باللغة الإنجليزية، منهم كتابان نشرا في الفترة الأولى 2000-2005 عن الدين والتصور الشعبي للكون وأثر برامج الرفاه الاجتماعي على النساء الفقيرات، وكتابان في الفترة الثانية 2006-2010 عن جدل الإسلام والمعرفة، والطبقة العليا بين ثورتين، بالإضافة الى كتابين آخرين نشرا في الفترة الثالثة عن الحجاب والعمل الاجتماعي الكبير خلال الفترة الأخيرة من 2011-2016.

جدول رقم (1)
توزيع الكتب المنشورة في علم الاجتماع بحسب تواريخ نشرها

الفترة الزمنية	العدد	%
2000 – 2005	131	46
2006 – 2010	92	32
2011 – 2016	61	22
الإجمالي	284	100

ومن الواضح أن حجم الإنتاج العربي من الكُتب في علم الاجتماع لا يتناسب بأي حال من الأحوال مع حجم المُشتغلين في علم الاجتماع ولا حجم البنية المؤسسية الضخمة لأقسام علم الاجتماع في الجامعات المصرية. إضافة إلى ذلك فإن الإصدارات من الكُتب تشهد تراجعًا واضحًا عامًا بعد آخر، فمن بين 304 كتب نُشر 131 كتابًا خلال الفترة من 2000 - 2005 بنسبة بلغت 46.%، وانخفض عدد

الكُتب المنشورة في الفترة الثانية 2006 - 2010 لتصل نسبتها إلى 32%، وفي الست سنوات الماضية واصل حجم الكُتب المنشورة انخفاضًا شديدًا، بحيث لم يتجاوز عدد الكُتب 62 كتابًا بنسبة بلغت 22%. ربما يُفسِّر ذلك بأسباب اقتصادية تتعلق باعتماد حركة النشر في علم الاجتماع سابقاً على النشر الحكومي بصفة أساسية، وعندما تراجع الدعم الحكومي للنشر الجامعي خلال العقدين الماضيين اتجه المشتغلون في علم الاجتماع إلى البحث عن دور نشر لا سيما خلال الخمسة عشر عامًا الماضية. غير أن القطاع الخاص من الناشرين مُجحف في شروطه ولا يضمن حقوق المؤلفين، ويهتم أكثر بالتوزيع المُباشر. وقد ساهم ذلك في قِلة إقبال المشتغلين في علم الاجتماع في الوقت الراهن على كتابة كُتب والاكتفاء بنشر بحوثهم ودراساتهم في دوريات. وكثيرًا من فُرص النشر للكُتب أصبحت موجهة بصورة أكبر نحو الكُتب الجامعية للتدريس لضمان تحقيق عائد مادي منها للناشرين والمؤلفين على نحو مباشر.

4. التخصصات الفرعية

تنوعت الكُتب المنشورة لتُغطي تخصصات فرعية عدة في علم الاجتماع قاربت 20 تخصصًا. ومن الواضح – بحسب الشكل رقم (1) أن خمسة تخصصات سيطرت على اهتمامات علم الاجتماع في الكُتب المنشورة خلال الفترة من 2000 إلى 2016 وهي على التوالي: علم الاجتماع الثقافي، والدراسات الأنثروبولوجية خصوصًا في مجال الأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية،[9] وعلم اجتماع التنمية، وعلم اجتماع الجريمة، وعلم الاجتماع السياسي. وبلغ حجم الكُتب المنشورة في هذه التخصصات الفرعية 180 كتابًا بنسبة بلغت 65% من مجموع العينة. ومن الواضح أن حجم الكُتب المنشورة في تلك التخصصات يتراجع عامًا بعد آخر، فخلال الفترة الأولى كانت النسبة من الكُتب مُرتفعة، بحيث بلغت 43%، ثم بدأ حجم الكُتب المنشورة في الانخفاض خلال الفترة الثانية 2006 - 2010 ليصل إلى 33% واستمر الانخفاض في المرحلة الثانية 2011 - 2016 ليصل إلى 24% من حجم العينة.

[9] دراسات الأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية غير مستقلة في أغلب الجامعات المصرية بل هي تدرس ضمن مقررات أقسام علم الاجتماع عمومًا باستثناء جامعة الإسكندرية التي تضم قسمًا للأنثروبولوجيا مستقلًا عن قسم الاجتماع. ومع ذلك فإن لجان تحكيم وترقية الأساتذة وقواعد النشر في الدوريات العلمية لا تفرق بين تخصص الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية من ناحية وتخصص علم الاجتماع من ناحية أخرى.

يُلاحظ أن حضور التخصصات الخمسة الرئيسية متباين بحسب الفترات الزمنية، حيث تغلب على الكُتب المنشورة في الفترة الأولى موضوعات ثقافية تقع في صميم علم الاجتماع الثقافي والأنثروبولوجيا الثقافية وبلغت نسبة الكُتب في هذين المجالين 55% و58% على التوالي.

شكل رقم (1)
التخصصات الفرعية في علم الاجتماع ذات الأولوية (%)

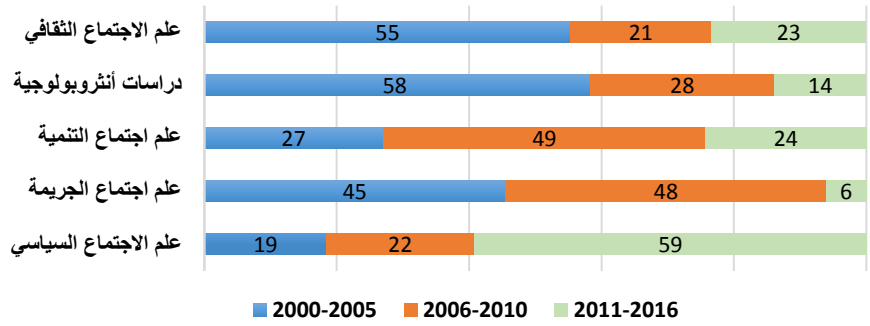

وتميزت كُتب الفترة الثانية بكثافة كبيرة في موضوعات علم اجتماع التنمية وعلم اجتماع الجريمة والانحراف والتي كانت تُعالج قضايا الجريمة من زاوية تنموية، وبلغت نسبة الكُتب التي تندرج تحت هذين التخصصين في تلك الفترة 49% و48% على التوالي. أما الفترة الثالثة فقد طغى عليها اهتمامات علم الاجتماع السياسي وبلغت نسبة الكُتب الصادرة في هذا التخصص خلال تلك الفترة 59%، مع مُلاحظة أن المُعالجات المطروحة في علم الاجتماع السياسي كانت تتسم بالتداخل الشديد مع قضايا ومُعالجات ذات طبيعة ثقافية.

وهناك تخصصات أخرى تحتل مرتبة ثانية من حيث الأولوية في كُتب علم الاجتماع خلال فترة البحث مثل دراسات علم الاجتماع الاقتصادي، ودراسات المرأة، ودراسات العُنف ولهذه التخصصات غالبية من الكُتب خصوصًا في الفترتين الأولى والثانية للبحث. وهناك إلى جانب ذلك كُتب قليلة للغاية حول تخصصات جديدة غير مسبوقة مثل الدراسات المستقبلية والتي لا يوجد بشأنها إلا كتابين فقط عن استطلاع رأي المصريين حول نظرتهم للمستقبل، ورصد تطلعات المرأة المصرية المُستقبلية بعد 25 يناير 2011 (حافظ 2010؛ **المصري** 2013) وهناك ثلاثة كُتب فقط في علم الاجتماع الرقمي عن الوسائط المعرفية ومُشكلة المخدرات ورصد أوضاع المدونات وملامحها وخطابها (مصري 2008؛ هلال 2008؛ عبد المقصود 2010). وما يلفت الانتباه في محتوى عينة الكُتب المنشورة خلال الخمسة عشر عامًا الماضية تراجع الاهتمام بتخصصات كانت تحظى باهتمام كبير في مصر من قبل مثل: علم الاجتماع الصناعي وعلم اجتماع التنظيم وعلم الاجتماع العائلي وعلم الاجتماع الحضري. مع مُلاحظة أن الاهتمام بالدراسات السُكانية والديموجرافيا الاجتماعية نادر، وأغلب الأبحاث والكُتب المنشورة

مُرتبطة بتخصصات الإحصاء والاقتصاد. وقد يرجع ذلك إلى عزوف المشتغلين بعلم الاجتماع عن الاهتمام بالإحصاء والقياس الاجتماعي وعدم اهتمام أقسام علم الاجتماع في تصميم مُقرراتها الدراسية بهذا الجانب. على اعتبار أن أغلب الطُلاب الملتحقين بأقسام علم الاجتماع من القسم الأدبي في الثانوية العامة وغير الدارسين للرياضيات. وبمرور الزمن أصبح أغلب المُتخصصين في علم الاجتماع من النوعية نفسها لهؤلاء الطُلاب غير المؤهلين لاستخدام الإحصاء والرياضيات في البحوث.

شكل رقم (2)

توزيع الكُتب بحسب التخصصات المتعددة

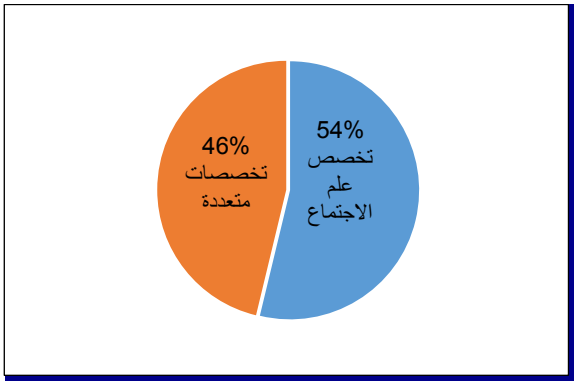

ويلاحظ بحسب الشكل رقم (2) أن أغلب الكُتب في علم الاجتماع تُركِّز على تخصّصات دقيقة في علم الاجتماع بصفة عامة، وقد بلغ عددها 150 كتابًا خلال الفترة من 2000 - 2016 بنسبة 54%، مقابل 129 كتابًا تركز على موضوعات تُعالج من زوايا تخصصية مُتعددة في العلوم الاجتماعية بنسبة بلغت 46% من مجموع العينة. وأغلب تلك الكُتب ذات المعالجات متعددة التخصصات صادرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ومُرتبطة بمشروعات بحثية مُشتركة في مجالات علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والاقتصاد والسياسية والقانون.

5. موضوعات البحث

هناك كثير من الموضوعات التي حظيت باهتمام كُتب علم الاجتماع في مصر. وبحسب الشكل رقم (3) يلاحظ وجود أربعة موضوعات تحظى باهتمام كبير في تأليف الكُتب وهي على التوالي: موضوعات التراث الشعبي، والتحولات الاجتماعية، والجرائم والانحرافات في المجتمع، والفقر والفئات الأولى بالرعاية. وقد بلغ عدد الكُتب التي تناولت موضوعات التراث الشعبي 42 كتاب بنسبة بلغت 15% من

العينة، وبلغ عدد الكُتب المعنية بدراسة التحولات الاجتماعية 36 كتابًا بنسبة 13% من العينة. أما موضوعات الانحراف والجريمة والفقر فقد سجل عدد الكُتب المنشورة بشأنها 34 و24 كتابًا على التوالي، بنسبة تصل إلى 12% و9% على التوالي.

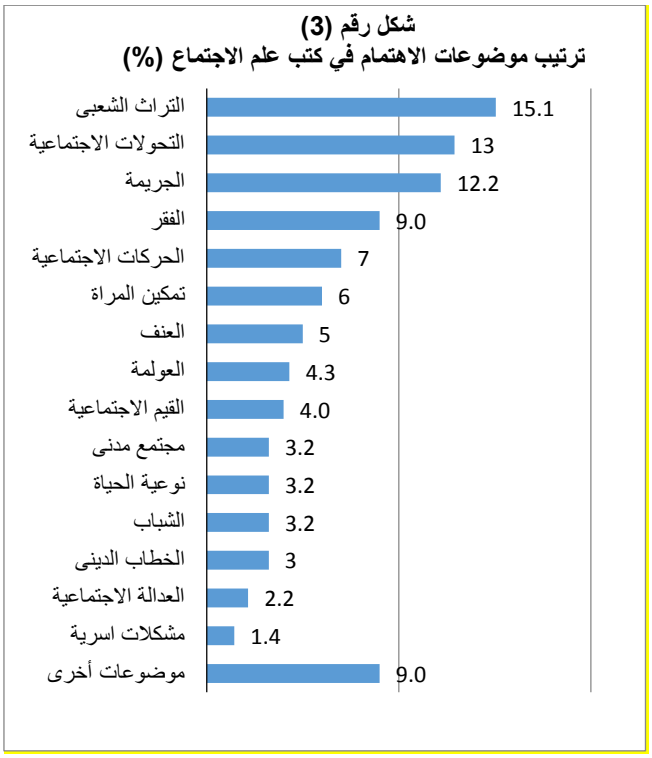

وفي ما يتعلق بموضوعات كُتب التراث الشعبي يُلاحظ أن أغلبها يدور حول رصد جوانب مُتعددة من عناصر التراث الشعبي بأقسامه المُختلفة وتشمل: المعتقدات والمعارف الشعبية، ورؤى العالم، وممارسات الطب الشعبي، والعادات والتقاليد الشعبية، والاحتفالات الشعبية، والأدب الشعبي، والفنون الشعبية، والثقافة المادية. يضاف إلى ذلك دراسات محدودة حول حوار الثقافات وإشكالية الهوية في الثقافة العربية.

وقد شهدت الفترة الأولى من عام 2000 - 2005 تدفقًا كبيرًا في حجم الكُتب المُرتبطة بموضوعات التراث الشعبي غطت تقريبًا مختلف أركان عناصر التراث الشعبي المُختلفة. وانخفض حجم النشر من كُتب التراث الشعبي بدءً من عام 2006 وحتى عام 2016. إلا أن ما يُميز الفترة الأولى محاولة ملء فجوات معرفية في فهم عناصر التراث الشعبي ورصد صور التغير التي شهدتها. أما الإسهامات في هذا

المجال بعد ذلك فكانت تُركز بصورة أساسية على ضرورات التوثيق والأرشفة وتأليف الموسوعات لمفاهيم وموضوعات التراث الشعبي، وكذلك لقضايا التنظير لتفسير استمرار وتغير بعض عناصر التراث الشعبي عبر الزمن. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن حركة الاهتمام بالتراث الشعبي ظلت صامتة بشأن ما يحدث في المجتمع من تغيرات ثقافية مُصاحبة للاحتجاجات الشعبية الكبيرة بعد 2011. ولم تلفت موضوعات الكُتب الصادرة خلال تلك الفترة إلى فهم موضوعات وثيقة الصلة بالسياق الجديد في تلك الفترة مثل: ثقافة الاحتجاج، وفولكلور المُقاومة، والعلاقة بين التراث والسياسة، والتعصب الثقافي وصور التمييز الثقافي، إلخ.

ويتعين الأخذ في الاعتبار أن الزخم الكبير في الاهتمام بموضوعات التراث مُرتبط بوجود حركة علمية نشطة في دراسة التراث الشعبي في مصر لها روافد من مدارس علمية غربية مختلفة: ألمانية، وأميركية، وبريطانية، ارتبطت ببداية تأسيس الدراسات الأنثروبولوجية في مصر منذ مطلع الستينات من القرن الماضي. ورموز هذه الحركة أساتذة بارزون في خمس جامعات أساسية وهي: جامعة القاهرة، وعين شمس، والإسكندرية، والمنصورة، بالإضافة إلى أكاديمية الفنون التابعة لوزارة الثقافة في القاهرة. ونظراً إلى ارتباط موضوعات التراث الشعبي بدراسات علم الاجتماع فقد غلب على كثير منها رصد عناصر التراث في سياقات اجتماعية مُتباينة ومُتغيرة، بما ساهم في النظر إلى الخريطة الاجتماعية والجغرافية للتراث الشعبي من منظور نسبي يحترم فكرة التنوع الثقافي.

وإذا نظرنا إلى موضوعات التحولات الاجتماعية في الكُتب فسنُلاحظ تركيزها على التغيرات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية التي حدثت في المجتمع المصري بصفة عامة وتداعيات تلك التحولات على مُختلف الأصعدة خلال العقود الثلاثة الماضية. وقد تميزت موضوعات التحولات الاجتماعية في الفترة الأولى (2000 - 2005) بالاعتماد على الرصد لمظاهر التغير في المجتمع المصري بصفة عامة، بينما اتجهت أبرز الموضوعات في الفترة الثانية (2006 - 2010) نحو فهم تداعيات التحولات الاجتماعية والتي أسفرت عن وجود واقع جديد مُرتبط بالحِراك الاجتماعي الناجم عن التوسع في مجانية التعليم، وبروز طفرة شبابية كبيرة تُعاني من التهميش والبطالة، وظهور مجال عام جديد بفعل توفر شبكات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بما ساهم في تحقيق حِراك ثقافي وسياسي بارز، بالإضافة إلى وجود مُشكلات جديدة كالعنف، ونمو المناطق العشوائية. وبدءًا من العام 2011 بدأت موضوعات التحول تكتسب طابعًا سياسيًّا وثقافيًّا في اهتمام الكُتب بخرائط الاحتجاج

وفواعل التغيير المُرتبط بالحركات الاجتماعية، وصناعة الاحتجاج بالتطبيق على الحركات الشبابية الفاعلة في أحداث 25 يناير 2011، والتحديات الاجتماعية والثقافية المُصاحبة لعمليات التحول الديموقراطي.

أما في ما يخص موضوعات الجريمة والانحراف فسوف نُلاحظ وجود اهتمام كبير بدراسة ظواهر إجرامية مثل تعاطي المخدرات والإتجار بها لدى مختلف الفئات الاجتماعية والمجتمعات الريفية والحضرية المُنتجة والمُستهلكة للمخدرات. وفي هذا الإطار تُركِّز الكُتب على فهم مدى انتشار هذه الظاهرة والأبعاد الثقافية المُرتبطة بها والمشكلات الأخرى المُترتبة عليها وأهمها الإدمان الذي يُصيب قطاعات كبيرة من الشباب. تُضاف إلى ذلك موضوعات تتعلق بالبغاء، والقتل، وتجارة البشر، وتجارة الأعضاء البشرية، والفساد.

ومن الواضح أن حضور تلك الموضوعات يتسم بملامح تختلف من فترة زمنية لأخرى، ففي الفترة الأولى (2000 - 2005) كان الاهتمام بتلك الموضوعات يُركِّز على دراسة عمليات الإتجار بالمُخدرات والمجتمعات المستهدفة لهذه التجارة خاصة المناطق العشوائية المحرومة من الخدمات والمرافق العامة والبعيدة عن أعين الأجهزة الأمنية ومؤسسات الضبط الاجتماعي. وقد شهدت الفترة الثانية (2006 - 2010) تدفقًا كبيرًا من الأبحاث المنشورة في كتب حول موضوعات مُختلفة تستهدف تأصيل مفهوم ثقافة المخدرات، حيث صدرت كُتب كاملة عن ملامح تلك الثقافة في المناطق العشوائية، وفي مناطق التصييف، وقضاء وقت الفراغ، ولدى الشباب، ولدى النساء، والفقراء، والمهمشين، ومن خلال استخدام الوسائط المعرفية، ومن خلال تجربة التعاطي ذاتها. وركزت الكتب على موضوعات للجريمة أخرى كالإتجار في البشر، والإتجار في الأعضاء البشرية، واستغلال النساء، وأطفال الشوارع في هذا النوع من التجارة. وبدءًا من العام 2011 حدث تراجع كبير في اهتمام الكُتب المنشورة بالجريمة مقارنة بما كانت عليه الحال في الفترة السابقة، وانحصر اهتمام عدد قليل من الكُتب في التعرف إلى بعض الأبعاد المُتصلة بتجارة المُخدرات والتعاطي والإدمان في الريف، ودراسة جرائم المخدرات بين أطفال الشوارع.

ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية يؤدي دورًا كبيرًا ومؤثرًا في تمويل وتعزيز الاهتمام بالدراسات والبحوث المصرية في مجالات الجريمة والانحراف منذ

ستينيات القرن الماضي، كأول مركز فكر ينشأ في مصر يقوم على تدعيم السياسات الاجتماعية والسياسات العامة للدولة من واقع بحوث ودراسات يُجريها بانتظام ومن خلال فرق عمل مُتعددة التخصصات. ويُعد البرنامج الدائم لتعاطي المُخدرات بالمركز أقدم وأهم البرامج البحثية الدائمة في دراسات وبحوث المخدرات.

وحول موضوعات الفقر يُلاحظ أن الكُتب المنشورة تُركز على توصيف أوضاع فئات متنوعة من الفقراء في مناطق مختلفة في مصر في الريف والحضر ومناطق البادية. ومن المُهم الإشارة إلى أن بداية الاهتمام بدراسات الفقر أعقبت تطبيق الدولة لسياسات اقتصادية تعتمد على الاقتصاد الحُر وتعزيز دور القطاع الخاص. حدث ذلك بعد انتهاء حرب الخليج الثانية في العام 1992، في هذا الوقت أعفت المؤسسات الدولية مصر من سداد جُزء من ديونها الخارجية، ومنحها مساعدات كبيرة تقديرًا لدورها في حرب تحرير الكويت، ولتشجيعها على إجراء تحولات اقتصادية عميقة. وقد ترتب على تنفيذ هذه السياسة تفاقم فجوات العدالة الاجتماعية وتزايد حجم الفقراء في مصر. وكان من الطبيعي أن تُسيطر موضوعات الفقر منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي على الأجندة البحثية لعلماء الاقتصاد والدراسات الديموغرافية ودراسات علم الاجتماع والأنثروبولوجيا.

وفي الوقت الذي انشغل فيه عُلماء الاقتصاد بدراسة أثر سياسة الإصلاح الهيكلي والتحول إلى الخصخصة على مُعدلات الفقر خلال الفترة الأولى (2000 - 2005) كان عُلماء الاجتماع مشغولين أكثر برصد ملامح الفقراء وأوضاعهم مثل: الأطفال العاملين، والنساء المُعيلات لأسر، على اعتبار أن الأطفال والنساء يُشكِّلون في الغالب أهم ضحايا الفقر. تُضاف إلى ذلك دراسات حول المتسولين، وكبار السن ممن يفتقدون الدعم وبرامج الحماية الاجتماعية، وكذلك سكان المناطق العشوائية الفقيرة، والفقراء في المناطق الريفية. وفي الفترة الثانية (2006 - 2010) ركزت الكُتب المنشورة في علم الاجتماع على المزيد من رصد أوضاع الفقراء كأطفال الشوارع، والأطفال العاملين في النشاط الزراعي في الريف، وجامعي القمامة في المناطق الحضرية، إلى جانب دراسات ذات طابع تنموي تهتم بأولويات واحتياجات الفقراء في المناطق الهامشية، وتقييم سياسات الدعم في مجال السلع والخدمات خصوصًا في ما يتعلق بمدى نجاحها في الوصول إلى الفقراء، بالإضافة إلى دراسة مطولة صدرت عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية حول المشروع القومي لاستهداف الفئات الأولى بالرعاية، ويعتمد

هذا المشروع على مؤشرات لرسم خريطة توزيع الفقر في مصر وتحديد القرى الفقيرة الأولى بالتنمية من مُنطلق التركز الجغرافي للفقراء في مناطق محددة في صعيد مصر.

ويعتمد هذا المشروع على فريق عمل مُتعدد التخصصات ويرتكز على إجراء مسوح ميدانية لتقييم احتياجات القُرى الفقيرة ومُتابعة وتقييم مدى نجاح البرامج التنموية في تخفيف حِدة الفقر في الريف المصري. حظي هذا المشروع في بدايته باهتمام حكومي كبير ودعم رئاسي كبير لكون المشروع يتم تنفيذه تحت إشراف جمال مبارك ابن الرئيس الأسبق حسني مبارك. وبدءًا من العام 2011 تراجع الاهتمام بموضع الفقر بشدة مقتصرًا على دراسات قليلة نُشرت في كُتب حول تقييم برامج تنمية أوضاع النساء المعيلات لأسر، وإجراء مسح لأوضاع المسنين في مصر ودور رعايتهم. حدث هذا التراجع رغم تفاقم أوضاع الفقراء بشدة في السنوات الست الماضية مقارنة بأوضاع ما قبل عام 2000، ورغم كون مطالب المحتجين في 25 يناير 2011 كانت مُرتبطة بأبعاد مُتصلة بمشكلة الفقر، خصوصًا في المُطالبة بتوفير الخبز وتحقيق العدالة والكرامة الإنسانية.

وفي ما عدا الموضوعات الأكثر أهمية هناك موضوعات تحظى بأهمية أقل من واقع حجم الكُتب المنشورة عنها والتي تتراوح نسبتها بين 4% و7% من العينة مثل: دراسات الحركات الاجتماعية، وتمكين المرأة، ودراسات العنف بأنواعه المختلفة، ودراسات العولمة، والقيم الاجتماعية. ثم تأتي بعد ذلك في مؤخرة الاهتمامات العلمية للكُتب موضوعات تتراوح نسبة الكُتب المنشورة فيها ما بين 1% و3% من العينة كالمجتمع المدني، ونوعية الحياة، والشباب، والخطاب الديني، والعدالة الاجتماعية، والأسرة. وهنا ينبغي التوقف عند خمس ملاحظات أساسية في ما يلي:

- انخفاض حجم الاهتمام بدراسة موضوعات العدالة الاجتماعية بصفة عامة ومدى ارتباطها بالفقر بصفة خاصة، رغم أن فجواتها ومظاهرها والعوامل المُحركة لها باتت واضحة ولا تُخطئها العين في الحياة اليومية في المجتمع المصري.
- موضوعات الدراسة في مجال الحركات الاجتماعية محدودة للغاية ولا تتناسب مع طبيعة الحراك السياسي الذي حدث في أعقاب اندلاع الاحتجاجات في 25 يناير وحتى عام 2013. ذلك أن إسهامات علماء الاجتماع في مصر محدودة في هذا المجال، كما أن القيود السياسية المفروضة الآن على جمع البيانات الميدانية حول نشاط الحركات الاجتماعية تُساهم في تعميق الفجوة المعرفية

بشأن نشأة وتكوين الحركات الاجتماعية وفاعليتها والتوقعات المُستقبلية لنشاطها ودورها في التحول الديمقراطي.

- في الوقت الذي برز دور الشباب في احتجاجات 25 يناير ومطالبهم بالتغيير، يلاحظ أن الموضوعات البحثية المتصلة بتحليل أوضاع الشباب محدودة وقاصرة عن فهم مشكلات الشباب التعليمية والتي لا تمكنهم من المنافسة في أسواق العمل، وتفاقم أوضاع البطالة وطول أمد فترة الانتظار في حياتهم Waithood وتأثيرها على قيمهم واتجاهاتهم نحو الحياة والعمل والمستقبل، بالإضافة إلى نقص المعرفة بشأن ثقافة الشباب والمُشاركة السياسية والفجوة الجيلية وتأثير الطفرة الشبابية المُرتبطة بالتحول الديموغرافي على أوضاع العُنف وعدم الاستقرار في المجتمع. هذا النقص المعرفي قائم رغم توفر بيانات مسحية كبيرة يُمكن أن تُتيح الفرصة لإجراء دراسات عدة حول تلك الموضوعات، ومن أهم تلك المسوح مسح النشء والشباب في دورتيه الأولى عام 2009 والثانية عام 2014، بإشراف مجلس السكان الدولي في القاهرة، علمًا أن عينة هذين المسحين كبيرة وتفوق عشرة آلاف شاب (ذكور وإناث).
- دراسات العُنف في مصر بدأت في منتصف التسعينات من القرن الماضي. وظلت محدودة على هذا النحو حتى في ظل اندلاع أعمال عنف غير مسبوقة في المجتمع المصري خلال الفترة من 2011 - 2013. ومن الواضح أن دراسات العُنف سارت على نهج دراسات الجريمة في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية من دون أن تتقاطع مع مناهج وأطروحات نظرية جديدة في تفسير صور العُنف المُختلفة والمُتجددة وكذلك العُنف السياسي المُرتبط بالحِراك السياسي في المجتمع المصري. لذا أحجمت دراسات العنف بعد 25 يناير عن فهم أسباب ومظاهر اندلاع الاحتجاجات السياسية ومظاهر عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، والحدود الفاصلة بين العنف كجريمة والعنف كجزء من مُصاحبات التحول الديمقراطي.
- الدراسات حول الإسلام السياسي محدودة للغاية في إطار العينة والفترة الزمنية للبحث، حيث تقل البحوث بدرجة كبيرة حول الإسلام السياسي وجماعاته ودوره في الحِراك السياسي، وأفكاره وتأثيره على منظومة القيم والاتجاهات والرأي العام في مصر. ولا توجد دراسات عن عمليات تجنيد الشباب في التنظيمات الجهادية العنيفة، ولا عن تأثير الأفكار المُتطرفة على الثقافة السائدة في مصر. هذا القصور يحدث رغم نشاط الحركة الإسلامية القوي في المجتمع المصري منذ ما يزيد على أربعة عقود حتى الآن. ومع ذلك هناك دراسات جديدة على علم الاجتماع في مصر مُرتبطة بفهم مكونات الخطاب الديني للدعاة، وأدائهم الدعوي عبر الخطاب، ومصادر الخطاب

الديني لديهم، وآليات إنتاجه، وتأثيره على عمليات تلقي الخطاب. هذه الدراسات قائمة في جامعة القاهرة (زايد 2007؛ زايد 2016) ولا يوجد صدى لها في باقي الجامعات الأخرى إلا على نحو محدود، رغم أنها تتجاوب مع دراسات الخطاب والتأويل السائدة في العالم وفي المنطقة العربية خلال السنوات الماضية.

6. الاستهداف

اهتمت بحوث علم الاجتماع المنشورة في كتب بالعديد من الفئات الاجتماعية في المجتمع المصري. ويُلاحظ من الشكل رقم (4) أن الغلبة كانت للبحوث التي تُركز على فئات متنوعة من خلال عينات كبيرة قومية، بحيث بلغ عدد الكُتب المنشورة في هذا الصدد 121 كتابًا بنسبة بلغت 43.4% من العينة. أما أكثر الفئات التي حظيت باهتمام البحوث المنشورة في كتب فقد كانت على التوالي المرأة بواقع 36 كتابًا بنسبة 13%، مقابل 20 كتابًا للأطفال والنشء و20 كتابًا للشباب بنسبة بلغت 7.2% لكل منهما. وهناك مجموعة أخرى من الفئات التي حظيت باهتمام أقل في البحوث المنشورة في كُتب وهم: المشتغلون وقوة العمل من ناحية، والفقراء من ناحية أخرى بنسبة بلغت 5% لكل منهما، يلي ذلك سكان الريف، وسكان الحضر بنسب تُقدَّر بنحو 4% لكل منهما. وهناك فئات أخرى نالت اهتمامًا ضئيلًا للغاية في الكُتب مثل: الأقليات، والمدمنين، وكبار السن، والجماعات الإسلامية وغيرها. ويُلاحظ أن أغلب الفئات الأوفر حظًّا باهتمامات الكُتب في علم الاجتماع كانت بارزة في كُتب عدة خلال الفترة الأولى (2000 - 2005) والثانية (2006 - 2010) ثم بدأ عدد الكُتب يقل بشأنها في الفترة الثالثة خلال السنوات الست الأخيرة باستثناء فئة الأطفال والنشء التي زادت من دراستين خلال الفترة الأولى إلى 9 دراسات في كل من الفترتين الثانية والثالثة. وينطبق ذلك أيضًا على الاهتمام بفئة الشباب والتي بدأت بـ5 دراسات خلال الفترة الأولى وارتفعت إلى 8 دراسات في الفترة الثانية و7 دراسات في الفترة الثالثة.

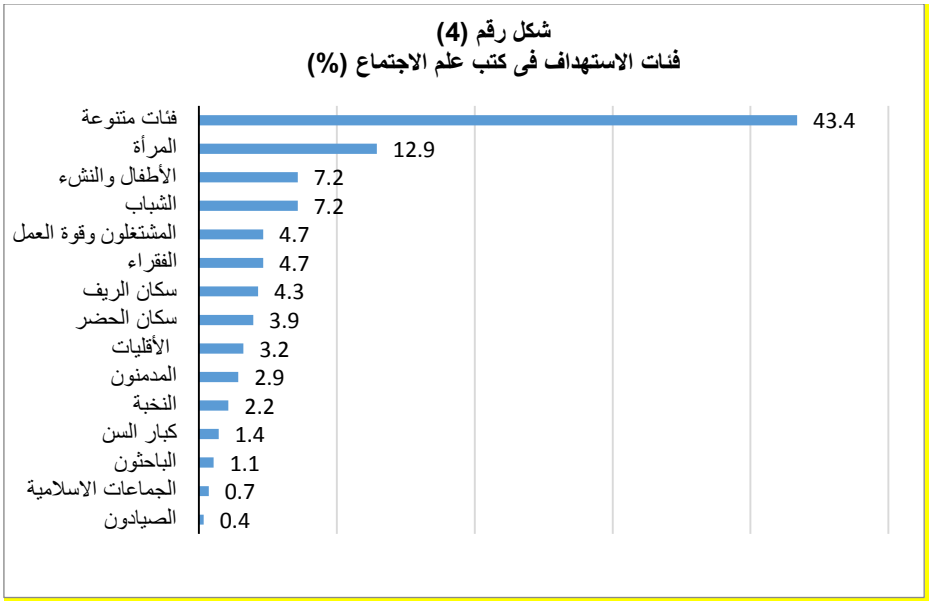

ومن الواضح أن توزيع فئات الاستهداف في بحوث علم الاجتماع المنشورة في كتب لا يتسق مع الحجم النسبي للفئات الاجتماعية السكانية ولا مدى التفاوت في نصيب تلك الفئات من المشكلات الاجتماعية. وعلى سبيل المثال فإن الاهتمام بالسكان في الريف كان ضعيفا رغم أن غالبية السكان في مصر من الريف، كما أن بروز حجم الشباب ككتلة سكانية كبيرة في المجتمع تواجه تحديات ومصاعب كبيرة لا يتناسب بأي حال من الأحوال مع طبيعة الاهتمام السوسيولوجي المحدود بفئة الشباب.

ومن الواضح أن كثرة عدد الكُتب التي تستعين ببحوث ميدانية على فئات متنوعة يرجع إلى أسباب تتعلق بتوفر التمويل بخاصة لدى المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية واعتماد هذا المركز على تقليد بحوث الفريق مُتعددة التخصصات. ومع ذلك فإن شيوع الاستخدام واسع النطاق للعينات القومية في البحوث يرتكز على قناعة ضمنية لدى الباحثين في مصر بفكرة التجانس الاجتماعي والثقافي في المجتمع المصري. ولهذا تقل البحوث عن الأقباط رغم أنهم يشكلون 10% من مجموع السكان ولديهم مُشكلات تتعلق ببعض صور الاستبعاد الاجتماعي والتعصب والتمييز ضدهم لا سيما من جانب التيارات الإسلامية. ولا تُراعي المسوح الميدانية على العينات القومية توفير أي بيانات بحسب الاختلافات الدينية. كما تقل البحوث عن سكان الحدود من البدو، والنوبة، والسكان في الوادي الجديد ذوي الأصول الأمازيغية. وهناك قيود تمنع الاهتمام بتلك الفئات في إجراء البحوث. وتندر البحوث أيضًا عن فئات مهنية من الطبقة الوسطى كالقضاة، وأساتذة الجامعات، والضباط، والمقاولين، ورجال

الأعمال وغيرهم. وكل ذلك يُعبّر عن عدم وجود رؤية أو خطة وراء اختيار الفئات المستهدف دراستها في البحث الاجتماعي في مصر.

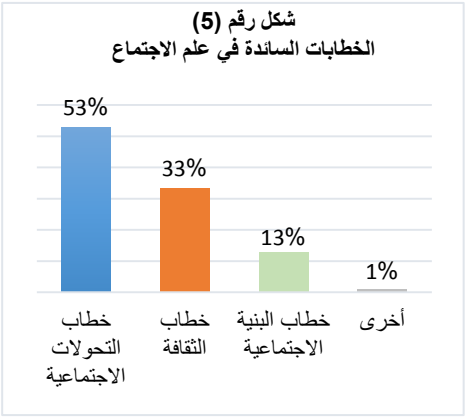

7. الخطابات السائدة

يُقصد بالخطاب العلمي السائد أبرز الملامح العامة للبحوث والدراسات المنشورة في كُتب والتي تُعالج قضايا محورية تُشكِّل نمط التفكير الذهني السائد في طرح إشكاليات البحوث وفي تبني مُنطلقات نظرية بعينها وإجراءات منهجية مُحددة. وبحسب هذا التعريف يمكن تصنيف الكُتب المنشورة في أنماط من الخطابات مسيطرة على الأفق النظري والمنهجي وكذلك المردود العملي للبحوث والدراسات التي يجريها علماء الاجتماع.

وعلى ضوء ذلك يُلاحظ وفقًا لما يُشير إليه الشكل رقم (5) وجود ثلاثة أنماط من الخطابات السائدة في محتوى الكُتب المنشورة في علم الاجتماع وهي على التوالي: خطاب التحولات الاجتماعية، وقد بلغ عدد الكُتب المنشورة في هذا النمط 150 كتابًا بنسبة تُقدَّر بنحو 53% من العينة، يلي ذلك خطاب الثقافة وكان عدد الكتب المنشورة 95 كتابًا بنسبة 33%، وأخيرًا خطاب البنية الاجتماعية وشمل 37 كتابًا بلغت نسبتها 13% من إجمالي عينة الكُتب. وفي ما يلي أوضح ملامح كل نمط من هذه الأنماط الثلاثة:

7-1. خطاب التحولات الاجتماعية

اتسم كثير من البحوث والدراسات المنشورة في كُتب علم الاجتماع بشغفها الكبير لتبنّي إشكاليات بحثية تُركز على قضايا التغير والتحولات الاجتماعية التي تُصيب المجتمع المصري على مدى العقود الخمسة الماضية. ثمة شعور بالدهشة يُسيطر على المشتغلين في علم الاجتماع بصدد اتساع نطاق التغير في المجتمع المصري واختلاف الآثار المُترتبة عليه، سواء على السياق الاجتماعي أو على الفئات الاجتماعية المختلفة، وكذلك القلق الضمني من السرعة التي يحدث بها التغير الاجتماعي.

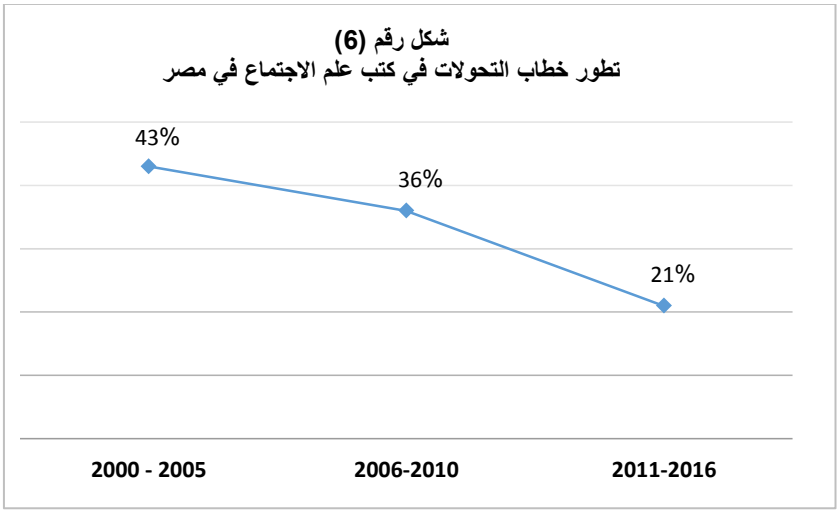

شكل رقم (6)
تطور خطاب التحولات في كتب علم الاجتماع في مصر

ويقترن ذلك برغبة شديدة في توثيق الأوضاع الاجتماعية المُتغيرة فيما بات يُعرف بالتقارير الاجتماعية أو ما يُسمى في مطبوعات مركز البحوث الاجتماعية والجنائية بالمسح الاجتماعي للمجتمع المصري. وهي مطبوعات تعتمد على فكرة المراصد الاجتماعية التي توثق وتُحلل ما يحدث في المجتمع من ظواهر على فترات زمنية مُمتدة. وتعتمد تلك التقارير على بيانات ثانوية وأحيانًا مسوح ميدانية في الرصد والتحليل من جانب فرق عمل مُتعددة التخصصات في العلوم الاجتماعية.

ورغم الاهتمام الكبير برصد التحولات الاجتماعية على مدى نصف قرن مضى إلا أن هذا الاهتمام قد تراجع تدريجيًّا منذ مطلع الألفية وحتى الآن، وبحسب الشكل رقم (6) فقد بلغ عدد الكتب الصادرة حول دراسات التغير الاجتماعي 65 كتابًا في الفترة الأولى من 2000 - 2005 بنسبة بلغت 43%، وانخفضت هذه النسبة في الفترة الثانية 2006 - 2010 لتصل إلى 36% ثم انخفضت بشدة بعد ذلك في السنوات الخمس الماضية إلى أقل من النصف لتبلغ 21%، حدث ذلك رغم وجود شواهد كثيرة على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبيرة في المجتمع المصري في السنوات العشر الماضية والتي تحتاج بطبيعة الحال إلى دراسات تغطيها وتحاول قراءة دلالاتها.

تتسم بحوث التحولات الاجتماعية بأنها تُركِّز بشكل مُفرط على قضايا للبحث تتعلق بالمشكلات الاجتماعية السائدة في المجتمع المصري. يأتي ذلك من مُنطلق فكرة مُسيطرة على العديد من الدراسات بأن المشكلات الاجتماعية هي إفراز طبيعي لأيّ تحول أو تغير يُصيب البنية الاجتماعية في مصر. فكلما كانت البنية الاجتماعية بمنأى عن أيّ تغير بقي المجتمع بمؤسساته وتفاعلاته الاجتماعية مُستقرًا

هادئًا. وهي الفكرة المحورية ذاتها الراسخة في قلب التنظير البنائي الوظيفي الكلاسيكي الذي هيمن على غالبية المُنتج السوسيولوجي المصري خلال الخمسين عاماً الماضية. فالبنية تتشكل من عناصر مُترابطة يؤدي فيها كل عُنصر وظيفته في تحقيق التوازن الاجتماعي، وما التغير إلا مصدرًا للخلل الوظيفي المُتمثِّل في حدوث مشكلات اجتماعية ناتجة أو مُصاحبة لعوامل من خارج النسق. ولهذا يهتم كثير من البحوث بدراسة المشكلات الاجتماعية من منطلق هذا الطرح في مجالات: الفقر، وأطفال الشوارع، والعنف، والجريمة، والعنوسة، والزواج العرفي، وبعض المُشكلات الاجتماعية المُصاحبة لخروج المرأة للعمل خارج الأسرة بأجر خاصة في القطاع غير الرسمي، إلخ.

مصادر التغير بحسب هذه المعالجات النظرية والمنهجية تُركِّز على دراسة الأبعاد الاجتماعية للتحول في الاقتصاد المصري من دون أن تُركِّز على اقتصاديات المشكلات الاجتماعية، بمعنى أن يظل التفكير المُسيطر على الدراسات مُعتبرًا المشكلات الاجتماعية هي المُتغير التابع للعلاقة السببية بين الاقتصاد والمجتمع. ولا تلتفت دراسة المُشكلات إلى جوهر البُعد الاقتصادي المُحرِّك لتفاقم تلك المُشكلات بفعل شبكات المصالح المُرتبطة بها. وتعاني دراسة العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع من نقص شديد في التنظير الحديث والمعالجات المنهجية الجديدة في مجال علم الاجتماع الاقتصادى. وهناك دراسات أخرى تعتبر أن مصدر التغيرات ثقافي بفعل تأثير العولمة وتوغل شبكات الإنترنت في الحياة اليومية لكثير من الشباب. وهذا النوع من الدراسات مشغول بالحتمية الثقافية لاستمرار المشكلات الاجتماعية ومن أمثلة ذلك: الدراسات حول ثقافة المخدرات، وثقافة الإدمان والتي تُمثِّل نُسخًا مُكررة من أطروحة أوسكار لويس Oscar Lewis المُبسطة نفسها عن ثقافة الفقر والذي يعتبر بمقتضاها أن الحلقة المُفرغة للفقر ذات طابع ثقافي، وأنها مصدر بقاء الفقراء على حالهم وأنهم المسؤولون عن فقرهم. هذا الطرح نفسه قائم في دراسات البُعد الثقافي للجريمة والانحراف، حيث تبقى الجريمة مُتأصلة في البناء الاجتماعي بقدر توغل العناصر الثقافية المرتبطة بالجريمة والانحراف.

وتتسم دراسة التحولات أيضًا بهاجس الانشغال بقضايا التنمية، بمعنى أن تكون المُعالجة النظرية والمنهجية للمُشكلات الاجتماعية ذات طابع تنموي في بحث أسباب المُشكلات وملامحها وكيفية إيجاد حلول لها، بالإضافة الى تقييم مدى فاعلية برامج الرفاه الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية في مكافحة الفقر وتمكين الفئات الهشة كالنساء الفقيرات المعيلات لأسر. وفي هذا الصدد تذهب دراسة مترجمة إلى العربية إلى أن نظم الرفاه الرسمية وغير الرسمية قائمة على التمييز ضد المرأة الفقيرة والوصاية عليها

ما يضطر المرأة الفقيرة إلى اللجوء إلى أساليب للتحايل للحصول على حقوقها (بيبرس 2002). غير أن قُدرة البحوث على تعزيز منظومة اتخاذ القرار في مجال السياسات الاجتماعية تظل قاصرة رغم أهميتها القصوى، لأنها أقرب إلى بحوث خلفية حول قضايا ومشكلات اجتماعية تستهلك وقتًا أطول وإمكانيات مادية أكبر في عمليات جمع وتحليل البيانات، ولا تسعف هذه البحوث في تطوير أوراق سياسات فورية وعاجلة لتمكين السياسات الحكومية من تطوير أدواتها في التصدي للمشكلات الاجتماعية. من أمثلة ذلك دراسات حول القطاع غير الرسمي في القاهرة، وتعاطي المخدرات بين شباب العشوائيات، والعدالة الاجتماعية في التعليم والمراهقون وتدخين السجائر، إلخ.

2-7. الخطاب الثقافي

يُقصد بالخطاب الثقافي في علم الاجتماع ذلك الاهتمام الواضح بالشأن الثقافي عموماً والذي بدأ منذ مُنتصف التسعينات من القرن الماضي. ولا يتوقف ذلك على مجرد الاهتمام بموضوعات ثقافية في البحث، بل يشمل أيضًا مُعالجات نظرية ومنهجية مُرتبطة بعلم الاجتماع الثقافي والأنثروبولوجيا الثقافية وعلم الفولكلور، وكذلك طرح تحليلات ثقافية لقضايا اجتماعية مُثارة في المجال العام في مصر، ومُحاولة قليل من المُشتغلين بعلم الاجتماع اقتحام دراسات المجال الثقافي في ما يتعلق بقضايا السينما، والمسرح، والإبداع التي كانت ولفترة طويلة حِكرًا على المُثقفين ودارسي اللغة، والأدب، والنقد الثقافي، والفنون. يُضاف إلى ذلك الاهتمام برصد مظاهر التغير الثقافي في المجتمع المصري على غرار ما يقوم به خطاب التحولات الاجتماعية برصد مظاهر التغير الاجتماعي.

ينطبق ذلك على الكُتب التي تُعالج قضايا: العولمة، والحداثة، وثقافة الاستهلاك، بالإضافة إلى الكُتب التي تُعالج قضايا العلاقة بين التراث والتغير الاجتماعي والتي تُشكِّل نمطًا غالبًا في الخطاب الثقافي، حيث يُسيطر على كثير من تلك الكُتب شغف كبير بمُلاحقة التغيرات التي حدثت في كثير من عناصر التراث الشعبي بفعل تأثير العولمة. وفي هذا الصدد يُلاحظ انشغال علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا في مصر على مدى الفترة من 2000 وحتى 2016 بدراسة قضايا ثقافية أبرزها: التغيرات التي أصابت عناصر التراث الشعبي، والتداعيات الثقافية والاجتماعية لعمليات الاتصال الثقافي، والانفتاح على العالم، وقضايا الخطاب الديني في المجتمع. هذا رغم التراجع الذي حدث في مُجمل كُتب الخطاب الثقافي خلال تلك الفترة - بحسب بيانات الشكل رقم (7) - من 48 كتابًا في الفترة من 2000 - 2005 بنسبة 51% إلى 26% بما يُعادل النصف تقريبًا خلال الفترة الثانية ثم انخفاضًا آخر بلغت نسبته

23% خلال السنوات الخمس الماضية. وفي ما يلي أعرض لأهم معالم الخطاب الثقافي في علم الاجتماع في مصر:

شكل رقم (7)
تطور الخطاب الثقافي في كتب علم الاجتماع في مصر

أ. التراث الشعبي والدين

يُلاحظ أن الاهتمام بدراسة التراث الشعبي خلال الفترة من 2000 - 2016 قد ارتبط في بدايته بمشروع التراث والتغير الاجتماعي في جامعة القاهرة.[10] كانت فكرة هذا المشروع البحثي تستهدف في الأصل دراسة عمليات إحياء التراث الإسلامي الذي تقوم به تنظيمات الحركات الإسلامية في مصر سعياً لتحقيق المجتمع الإسلامي المُتخيل. غير أن الحساسية المُفرطة من تركيز التمويل الأجنبي للبحوث على قضايا الحركة الإسلامية دفع بالاتجاه نحو قضايا التراث الشعبي بمعناه الأوسع والذي يتجاوز البُعد الديني في التراث. كما أن شبح المعركة التي خاضها الإسلاميون في جامعة القاهرة في تكفيرهم لاجتهادات المُفكر المرحوم نصر حامد أبو زيد خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي كانت مصدر خوف وإرهاب فكري شديدَين بين علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا وهو ما دفع فريق البحث في مشروع دراسة التراث والتغير الاجتماعي إلى التركيز على دراسة موضوعات تقليدية لرصد وتحليل مظاهر التغير في عناصر التراث الشعبي من منظور فولكلوري وسوسيولوجي. وقد ساعد في ذلك

[10]- تم تمويل المشروع من مؤسسة فورد في القاهرة، ونفذ في مركز البحوث والدراسات الاجتماعية في كلية الآداب جامعة القاهرة تحت إشراف دكتور محمد الجوهري أستاذ الأنثروبولوجيا ودكتور حسن حنفي أستاذ الفلسفة.

وجود الدكتور محمد الجوهري على رأس فريق البحث بما له من اهتمام كبير وأصيل في دراسة التراث الشعبي.

بناءً على ذلك اتجهت دراسات التراث الشعبي خلال الفترتين الأولى والثانية من 2000-2010 إلى إصدار مجموعة من الكُتب غطت مجالات: المُعتقدات الشعبية المُتصلة بالاعتقاد في الأولياء والقديسين، ومُمارسات الطب الشعبي، وعادات الطعام، وعادات الاحتفالات، والأعياد الدينية والشعبية، والأزياء الشعبية، والحرف والصناعات الشعبية، وحكايات الصيادين. وكانت أغلب تلك البحوث تُركز على عمليات التغير والعلاقة بين قوى المُحافظة والتجديد في التراث الشعبي. كانت البحوث مشغولة أيضًا بالفجوة بين العناصر المثالية للتراث في أذهان المؤمنين به من ناحية والعناصر الواقعية كما تتبدى في الأفعال والمُمارسات الاجتماعية المعيشة.

وهناك دراسة مُهمة للغاية حاولت أن تتجاوز التقسيم التقليدي لعناصر التراث الشعبي حين ركزت على تأصيل مفهوم "ثقافة التحايل" (الجوهري 2004) لرصد وتحليل كل الحيل وأساليب الخداع التي يلجأ إليها سُكان العشوائيات في المدن في المراوغة وعدم الالتزام بالقوانين الخاصة بالعُمران الحضري، وهي أساليب تستمد أصولها الثقافية ومُبررات وجودها من ثقافة شعبية تُعزز النظرة الميكافلية لنظرة الناس للدولة وتبرير الاعتداء على الممتلكات العامة. اقتربت هذه الدراسة من تحليل البعد الديني في التحايل ولكن بحذر وعلى استحياء من دون الخوض في آليات توظيف الدين في ثقافة التحايل.

وفي السنوات الخمس الأخيرة كانت هناك مُحاولات لتوسيع دائرة النظر إلى التراث الشعبي من خلال صدور موسوعات ومحاولات لعمل أرشيف لعناصر الفولكلور، والاجتهاد في تفسير أسباب تغير عناصر التراث الشعبي وقُدرة بعض العناصر التراثية على مقاومة التغير. كانت الفكرة السائدة في ما سبق تُشير في هذا الصدد إلى أطروحة هيرسكوفيتز Herskovits عن آليات الثبات والتغير الثقافي كأساس لتفسير ما سُمّي بالجوانب التراثية المُتغيرة وتلك العصية على التغير. وقد انتقل هذا الجدل إلى مستوى أعمق من خلال الاستفادة من أفكار بيير بورديو Pierre Bourdieu عن إعادة الإنتاج لتكون أساسًا لتفسير مدى قُدرة أساليب الحياة على استمرار أهم ملامحها عبر التغير، وفي هذا الصدد صدر كتاب (المصري 2012) يضم دراسة عن الكيفية التي يتشبث بها الفقراء بالحياة في ظل النُدرة من خلال تفاعل خلّاق مع الموروث الثقافي بعيدًا من أطروحات التكيف مع الفقر أو ثقافة الفقر.

حاول هذا الكتاب تأصيل مفهوم إعادة الإنتاج بالتطبيق على التراث الشعبي. وهذا يعني أن انتقال العناصر الثقافية الشعبية رأسيًّا عبر الأجيال أو أفقيًّا من خلال التواصل الإنساني لا يعني استنساخًا كاملًا وحرفيًّا لكل ملامحها، ولا يعني أيضًا فناءها واستبدالها كُليًّا بعناصر جديدة. ومن ثم يُمكن فهم إعادة إنتاج التراث الشعبي في أربع عمليات أساسية: تواتر وتناقل التراث في الحياة اليومية، واستعادة التراث عبر دورة الحياة وفي المناسبات، وعمليات إضافة التراث وتشمل: استعارة العناصر الثقافية، وإبداع التراث. وتم استخلاص هذا النموذج النظري اعتمادًا على مبادئ وإجراءات النظرية البيانية Grounded theory (أو ما يُعرف بالتنظير استنادًا إلى بيانات ميدانية) باستخدام مزيج من المناهج الكمية والكيفية على بيانات من مُجتمع حضري فقير في قلب القاهرة. تكمن أهمية هذه المُحاولة في السعي لتطوير نموذج نظري لتفسير عمليات إعادة إنتاج الثقافة الشعبية وتطبيقها على عناصر ثقافية مُختلفة شملت: عادات الطعام، والمعتقدات الشعبية، والأدب الشعبي، وفنون الأداء الشعبي، والثقافة المادية. وهناك دراسات محدودة في جامعة عين شمس وأكاديمية الفنون لاستخدام هذا النموذج النظري وتطويره بالتطبيق على تغير الملابس النوبية والإنشاد الديني في الاحتفالات بالموالد.

ومع ذلك يعيب هذا النموذج خضوعه للتفسير الوظيفي على خلاف رؤية بورديو عن إعادة الإنتاج الثقافي والاجتماعي. ذلك أن فكرة بورديو كانت تؤسس للعلاقة بين التعليم والمؤسسات الثقافية وعلاقات القوة التي تسمح بإعادة إنتاج اللامساواة عبر مؤسسات التعليم والثقافة، التي تبدو قائمة على أسس موضوعية كالعمومية والشمول. وهذا يعني أن الاجتهاد المطروح نحّى جانبًا صور التنافس وتعارض المصالح ومحاولات الهيمنة التي تُصاحب عمليات إعادة إنتاج التراث الشعبي. كما يعيب الدراسة أيضًا أنها ابتعدت من فهم تأثير المرجعية الدينية للتراث الشعبي على مختلف عمليات إعادة إنتاجه، باستثناء تركيزها على الاستعارة الثقافية من خلال التدين والتى أتاحت الفرصة لتجديد عناصر من التراث الثقافي بموجب المرجعية الدينية للتراث الشعبي.

ومن الواضح أن أغلب دراسات التراث الشعبي في مصر تعتمد على موقف فكري ظهر في كتابات محمد الجوهري المُبكرة منذ السبعينيات من القرن الماضي يرى أن التراث الشعبي مُختلف تمامًا عن التراث الديني الذي يقره رجال الدين حتى ولو اعتمدت عناصر هذا التراث الشعبي على مرجعية دينية لتكتسب شرعية في نفوس المؤمنين به. وبموجب هذا الموقف ابتعدت الدراسات تمامًا من الخوض في أي قضايا تمس من قريب أو بعيد إشكاليات تتعلق بالعلاقة بين الدين والمجتمع على نحو مُباشر. وحتى

في ظل الحديث عن صور تجديد المعتقدات الشعبية في مجال الطب الشعبي اكتفت واحدة من أهم الدراسات البارزة (عبدالله 2002) بالإشارة إلى صور العلاج بالقرآن كأنه نوع من التجديد في ممارسات طبية شعبية رغم أن كثيرًا من تلك الممارسات هو في الأصل ذو روافد أسطورية وثنية وبدائية قديمة. ومع ذلك هناك دراستان حاولتا فهم العلاقة بين الدين والتراث الشعبي من منظور أوسع يتجاوب مع الجدل السائد في الغرب حول مدى قدرة علم الاجتماع الحديث على التحرر من الافتراضات الاستشراقية المبسطة التي حالت دون فهم المجتمعات والثقافة العربية: الدراسة الأولى كانت عن الدين والتصور الشعبي للكون (الاسود 2005) والثانية كانت عن ظاهرة الحجاب (الجندي 2016).

في ما يتعلق بالدراسة الأولى عن التصور الشعبي للكون، فهي دراسة إثنوجرافية تأويلية تهتم بفهم تصورات الناس في المجتمع الريفي لموضوعات تتقاطع مع المُعتقدات الدينية والتراث الشعبي المحلي المُميز لهم في ما يتعلق بالكون أو العالم ومكانهم فيه. تُعالج الدراسة قضية مُهمة وهي كيف استطاع الإنسان المصري الريفي أن يُنظم داخليًّا المُعتقدات الدينية مُضيفًا إليها معتقدات محلية ورؤى كونية وفلسفية قديمة وأخرى جديدة نجمت عن احتكاكه بروافد مُختلفة. ومن هذا المُنطلق تُحاول الدراسة التعرف إلى الدلالات الاجتماعية، وكذلك المبادئ والأسس الثقافية والدينية التي تستند إليها التصورات الشعبية عن الكون والمجتمع والشخص كما يُشكلها المجتمع الريفي. وكذلك الكشف عن أشكال التنوع الكبير في رؤى العالم لدى المصريين مع الاهتمام بالأطر الفلسفية والمعرفية والرمزية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في اهتمامها بالجوانب غير المنظورة في حياة الناس ليس بوصفها مظاهر غير مُتسقة أو غير عقلانية لنمط من التفكير سابق على الحداثة على نحو ما تُشير بعض الآراء الاستشراقية، بل باعتبارها جوهر فلسفة المجتمع الريفي المصري الذي يرى به العالم ومن دون هذا العالم الباطن يفقد العالم الظاهر معناه. تعتمد الدراسة في التحليل الإثنوجرافي على تطبيق فكرة رابابورت Rappaport عن دور القداسة في تبرير وتثبيت المعتقدات، وتطبيق مبادئ البنيوية التدرجية لدى لوى دومو Dumont والتي تنطلق من التقابل الهرمي التدرجي أو غير المُتكافئ بين العناصر المؤلفة للبنية، خصوصًا حين يتمتع عنصر رمزي بقيمة أعلى من العنصر المقابل، وبالتالي يحتويه علاوة على أنه يحل محله ويرمز إليه. وهذا يُخالف الثُنائيات المتساوية – بحسب بنيوية ليفي شتراوس Lévi-Strauss. ومن الناحية المنهجية تستعين الدراسة في تحليلها على رؤية كليفورد جيرتز Clifford

Geertz عن الثقافة كنص وكذلك استخدام أسلوب الوصف الاثنوجرافي المكثف description Thick في عملية تأويل رؤى العالم.

وبناءً على ذلك توصلت الدراسة إلى نتيجة مؤداها أن التصور الشعبي للكون عند المصريين يعتمد على عِدة مبادئ وهي: أن المجال الروحي يتقابل مع المجال الفيزيقي ويحتويه، وأن الحياة الدنيوية في نظر الفلاحين المصريين أقل مقاماً من الحياة الآخرة، كما أن الحياة الدنيا المنظورة والحياة الآخرة تعبيرات وآيات لنفس النظام الكوني المقدس المخلوق من جانب الله. وهذا يعني أن رغم أن الظاهر والباطن يؤلفان عالمين مختلفين ويرتبطان برؤى وأنماط تفكير مُختلفة، فإنهما يؤلفان وحدة واحدة هي الكون أو العالم. هذه الجوانب الكونية والدينية والدنيوية من تفكير الناس مُتفاعلة معًا ومُتكاملة في وحدة واحدة من منطلق التأثير العميق للإيمان بالغيب على حياة الأفراد. وهكذا يشمل الدين الحياة ويحتويها، التفكير الديني يُقابل التفكير غير الديني ويحتويه سواء كان سحريًا أم تجريبيًا أم علمانيًا. ومن الواضح أن التقابل بين المنظور وغير المنظور ساعد في فهم الطريقة التي يؤسس بها الناس علاقات أو روابط أخرى بين الشخص والمجتمع والكون، وبين الحياة والآخرة، وبين العلماني والمُقدس، وبين العام والخاص، وبين الداخل والخارج. إنها ثنائيات مُتكاملة وليست مُتضادة، كل ذلك ينتظم في نسيج الأفعال اليومية للقرويين المصريين.

وتُحاول الدراسة أن تثبت أيضًا رفضها لفكرة الثُنائية المقيتة لدى ماكس فيبر Max Weber بين التوجه الدنيوي (العقلاني) والتوجه الأخروي (الخرافي) المُرتبطة بالانشغال الشديد بالمعايير الغربية مُقابل المعايير غير الغربية والتي أعاقت الفهم الموضوعي للمجتمعات غير الغربية. وبحسب المنظور الفكري لهذه الدراسة لا وجود لدى الفلاح المصري للتفرقة بين ما هو دنيوي وما هو ديني أو غيبي، ولا مجال للتفرقة بين الحداثة والتقليد، ذلك أن الفلاحين المصريين ليسوا منسحبين من أنشطة الحياة الدنيا ولا مُنغمسين بصورة غير رشيدة في الحياة الآخرة، كما أنهم لا يرفضون التحديث أو التحضر بل أنهم طوروا نوعًا محليًا خاصًا من الحداثة العلمانية، لا تناقض لديهم بين العلم والتقنية الحديثة والايمان الديني غير المقيد بأنماط التفكير العلماني، هم فقط يرفضون العلمانية التي تنكر المعاني الدينية أو تنكر وجود الله وتُغالي في الجوانب المادية، والاستخدام المُفرط للحُرية، والعلاقات الجنسية غير

المنضبطة.[11] وفي هذا الصدد تُشير الدراسة إلى أن أولوية عالم الغيب لدى الفلاحين المصريين لا تمنعهم من العمل بجد واجتهاد لتحقيق أكبر قدر من المنفعة بطريقة عقلانية رشيدة، لكن هذه الأنشطة تظل مُمكنة في نظرهم بفعل توقعاتهم وتطلعاتهم المُستمرة للغيب أو الفرج، والذي يُقدم رؤية مفتوحة ومرنة في التفكير الغيبي نحو الستر تسمح للأشياء والأحداث، لا سيما المُستحيل حدوثها.

الدراسة بذلك تتجاوز فكرة التمييز بين الدين الأصولي وغير الأصولي أو الشعبي وتتجاوز فكرة أن الإسلام دين أخروي، وتتجاوز النظرة الوظيفية المُبسطة التي تهتم بوظائف التراث الشعبي على حساب تأويله. وتعد هذه الدراسة مُحاولة للخروج من دائرة دراسات الطابع القومي التي جانبها الصواب في فهم رؤى العالم، غير أنها وقعت في قدر من الحتمية الرمزية أو الثقافية بتركيزها المُفرط على أن الكوزمولوجيا الشعبية هي التي صنعت وجود المصريين في الماضي وفي الحاضر. وذهبت الدراسة في هذا الشأن أيضًا إلى القول إن المُستقبل يظل مرهونًا بالرؤى الكونية. ومع ذلك فإن تأثير هذه الدراسة على الأطروحات النظرية والمنهجية في الدراسات الثقافية في مصر يظل محدوداً رغم أهميتها القصوى في إسهامات علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا في مصر. ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى أن مؤلف الدراسة ظل بعيدًا من المؤسسات الأكاديمية في مصر ومن ثم لم تُتح الفرصة لهذه الدراسة أن تحظى بالاهتمام الذي تستحقه.

وفي ما يتعلق بالدراسة الثانية، فهي تعالج ظاهرة الحجاب المثيرة للجدل والتي صاحبت نمو الحركة الإسلامية منذ ما يزيد عن أربعة عقود مضت. تحاول الدراسة، في هذا الكتاب، أن تدرس التحجُّب في سياقات متعددة للملبس؛ تاريخية وثقافية ونصية إسلامية، على اعتبار أن الحجاب أسلوب في التواصل يبنى على المعرفة عبر الثقافات وعبر الأديان وعبر النوع (ذكر / أنثى). فالحجاب، من هذا المنطلق له جذور تاريخية ودلالات ثقافية واجتماعية في كثير من المجتمعات والثقافات، وليس حكرًا على الثقافة العربية والإسلامية كما تصور الدراسات الغربية. كما حاولت الدراسة أن تثبت أن التحجب تأكيد للهوية الثقافية ولا يتوقف على المرأة فحسب وإنما يمتد أيضًا إلى الرجال، ولا يقتصر الحجاب على مجرد الحشمة وعزل النساء. فالتحجب يفرض وجود مسافة بين الافراد وبعضهم البعض، وهذه المسافة تدل على انفراد البعض بالمرتبة، والفوارق الطبقية والمكانة والسلوك بين ذوي القربى. يرمز التحجب أيضا

[11] بدا ذلك واضحًا في الاستجابة الشعبية الكاسحة لدعاية السلفيين والإخوان المسلمين لأولوية الشريعة على العلمانية خلال أول انتخابات ديمقراطية برلمانية عقب 25 يناير 2011.

– بحسب النتائج المعروضة في الكتاب- إلى عنصر من عناصر القوة والاستقلال الذاتي للفرد، ويعمل بمثابة أداة للمقاومة وتعبير عن التحرر من إرث الاستعمار، ورغم أن الحركة الإسلامية منذ السبعينات من القرن الماضى سعت إلى الدعوة للحجاب عن قصد، غير أن ارتداء الحجاب تم طوعًا من جانب النساء وكان تأكيدًا للإقرار بالتحرر من الهويات المستوردة المفروضة علي النساء وتأسيس هوية وأخلاقيات ومثل عليا إسلامية.

تكمن أهمية هذا الكتاب في أنه يعتمد على دراسة ميدانية إثنوجرافية وعلى مصادر ثانوية من الكتابات الأنثروبولوجية والتاريخية بالإضافة الى تحليل لنصوص إسلامية. ويعتمد التحليل في الكتاب على ثلاثة مداخل أساسية في التحليل؛ إثنوجرافية وبصرية ولغوية. ويسعى الكتاب إلى تجاوز التفسير المبسط غير المنصف والذي شاع في الكتابات الغربية، خصوصًا الكتابات النسوية، وبعض الكتابات العربية أيضًا، والذي يرى أن الحجاب انعكاس لتهميش المرأة ومظهر ملموس للقهر الأبوى للنساء وعزل النساء، وتعبير أيضًا عن مفاهيم الاحتشام والشرف والعار بدلالات جنسية مرتبطة بالمكانة الأدنى للمرأة. الكتاب ينتقد هذا التفسير والذي ينعكس في استخدام المقابل الإنجليزي لكلمة حجاب viel المنحازة ضد الحجاب والمرتبطة بالمخيلة الاستشراقية للحجاب في دراسات الشرق الأوسط ودراسات المرأة والدراسات الدينية والتي تهاجمه وتقلل من شأنه. وبدلًا من ذلك تسعى الدراسة، في هذا الكتاب إلى فهم الحجاب بالمنطوق العربي *hijab* في ارتباطه بالخصوصية العربية الإسلامية وفي إطار أنثروبولوجيا الملبس، على اعتبار أن الحجاب يقع عند التقاء مفارق طرق ثلاث بين الملبس، والجسد، والثقافة.

غير أن نقطة الضعف الأساسية في هذا الكتاب تتمثل في عدم قدرته على فهم الطريقة التي يتلقى بها النساء الخطاب الديني حول الحجاب في إطار الرغبة المحمومة لدى الحركة الإسلامية نحو تأسيس مجتمع إسلامي متخيل، وكيف يتحول القبول الطوعي للقيم الإسلامية في الحجاب إلى مسارات مختلفة تمامًا عما تشير إليه النصوص الدينية حول الحجاب.

ب.تشكُّل الخطاب الديني

حول العلاقة بين الدين والمجتمع صدر كتابان عن الخطاب الديني، أحدثا تأثيرًا كبيرًا على اهتمامات بعض البحوث ورسائل الماجستير والدكتوراه في علم الاجتماع لا سيما في جامعة القاهرة. الكتاب الأول (زايد 2007) عن الخطاب الديني المؤسسي الإسلامي والمسيحي في مصر (زايد 2016) والثاني عن

الخطب المنبرية لدى بعض الدعاة من خارج المؤسسات الدينية الإسلامية. ومن الواضح أن الاهتمام السوسيولوجي بدراسة الخطاب الديني قبل صدور هذين الكتابين محدود ونادر للغاية، حيث كان هذا الاهتمام من قبل حِكرًا على المشتغلين في الدراسات الإسلامية والأدب وعلوم اللغة فقط.

ينطلق هذا الاهتمام الجديد في علم الاجتماع بدراسة الخطاب الديني من فكرة "*الحداثة البرانية*" التي طُرحت من قبل في نقد العولمة، وينطلق أيضًا من الفكرة التي تقول إن بناء الدولة القومية في الوطن العربي لم يتأسس على أفكار الحداثة الخالصة، وإنما من خلال مد جسور العلاقة مع المؤسسة الدينية بحيث أصبح الدين جزءًا لا يتجزأ من خطاب الدولة في ما يعرف بـ "*التداخل الخطابي*"، فالخطاب السياسي مُشبع بالدين والخطاب الديني في المقابل مشبع بالسياسة. على اعتبار أن الدولة نظرت إلى الدين باعتباره ضرورة للحفاظ على الهوية القومية، وساهمت بذلك في صياغة توافق بين ما هو حديث وما هو تقليدي. ويؤكد الخطاب السياسي للدولة العربية باستمرار ادعاءات الفصل بين الدين والدولة على أنه مؤامرة على التاريخ والهوية الوطنية. وبذلك استخدمت الدولة العربية الدين كإحدى أدوات إعادة إنتاجها، وفي هذا الصدد يشير المؤلف إلى أن ذلك ربما يكون "*أحد أسباب ظهور حركات دينية مناوئة للدولة من قلب المجتمع الذي تقوده الدولة وتمارس السيادة عليه*".

وقد شكلت هذه العلاقة المُعقدة بين الدين والدولة كثيرًا من جوهر الخطاب الديني المُعاصر وحضوره القوي في حياة الناس وفي المجال العام كدين لا يفرق بين العام والخاص، وعلى أثر ذلك لم تستطع الاجتهادات المُعاصرة للدين أن تفصل بين الدين والسياسة، بل صار تركيزها الشديد على كيفية تعميق السيطرة الدينية على المجال السياسي من خلال مفاهيم مثل الحاكمية والجهاد. وقد ساعد ذلك – حسب تعبير المؤلف - على منح رجال الدين قوة غير مسبوقة في تشكيل المجال العام من خلال زخم هائل ومتنوع من الخطاب الديني الموجه لجمهور متنوع من المتلقين.

وعلى ضوء ذلك تُشير النتائج البارزة إلى أن الخطاب الديني المُعاصر اتسم بالطابع العولمي، وصار موضوع الغرب والموقف منه موضوعًا محوريًّا في الخطاب الديني ما بين نقد الغرب والانبهار به عند المُقارنة بين حال الأمة الإسلامية وحال الحضارة الغربية في الوقت الحاضر. ومن الواضح أن النقد في الخطاب الديني يتسع ويشتد أكثر خارج نطاق خطاب المؤسسات الدينية. وهو نقد معياري يتجه دائمًا إلى مُقارنة الواقع بالمثال لا سيما في ما يتعلق بتمجيد ماضي الأمة الإسلامية ونقد القيم والثقافة مع

غض الطرف عن الفساد والتوزيع غير العادل للثروة. وتُشير النتائج أيضًا إلى أن هناك خصائص للخطاب الديني شبيهة بالخطاب الثقافي العام تتمثل في ميله إلى النخبوية، والأبوية، والوصاية، وتعدد وتشظي الخطاب الديني بفعل تعدد الفتاوى وتناقضها، بما يحول دون القُدرة على تحقيق الإجماع، وارتباط الخطاب الديني الدعوى بثقافة الاستهلاك وآليات السوق.

وفي ما يتعلق بدراسة الخطب المنبرية، والتي تمثل انتقالًا من مستوى خطاب النخبة الى دائرة الجماهير، اتجه البحث في الخطاب الديني إلى دراسة السياق المنتج للخطاب الديني، ودور التعليم الديني واتساع دوائر المنصات الخطابية في الحياة اليومية، والتي تؤثر في "العقل الديني"، حسب تعبير المؤلف، والذي يتواجد عبر مستويات ثلاثة: النخب الدينية، والقائمون على الوعظ والإرشاد الديني، ومستوى الحياة اليومية. وعلى ضوء ذلك تنطلق دراسة الخطاب الديني المنبري من فرضيات نظرية عدة أهمها: أن الخطاب الديني لا ينفصل عن السياق الذي يظهر فيه من منطلق كون الخطاب الديني نص مفتوح على السياق وعلى نصوص الخطابات الأخرى وعلى الخبرة الشخصية لمنتج الخطاب، كما أن الخطاب الديني منفتح علي عالم المتلقين وثقافتهم في ما أطلق عليه المؤلف" الهابتوس الديني"، متأثرًا في ذلك بآراء بيير بورديو Bourdieu وديكوتيو Decoteau .وبموجب تعدد صور الهابتوس تتعدد معاني الخطاب الديني وصور تلقي الجمهور للخطاب الديني بتعدد الطبقات وفئات النوع والعمر لدى المتلقين . وتوضح القراءة المتعمقة لعينة من الخطب المنبرية شيوع القيم الأخروية على نطاق واسع مُقابل الاهتمام المحدود بقيم الدنيا في العمل والإنجاز والدقة والعلم وغيرها من القيم التي يفترض أنها تُعزز التنمية والتقدم.

هذا الاهتمام الجديد بدراسة الخطاب الديني أسهم في تعميق فهمنا لمحتوى الخطاب الديني المؤسسي والمنبري، ومع ذلك ما زال هذا الاهتمام محصورًا في دوائر البحث والرسائل الجامعية في جامعة القاهرة رغم أهميته القصوى وتجاوبه مع الاتجاهات التأويلية الحديثة في علم الاجتماع. ورغم الجهد النظري المهم حول عمليات التلقي للخطاب الديني ومحاولة إثباتها ببيانات ميدانية، إلا أن تلك المحاولة ما زالت قاصرة وتحتاج إلى بحوث مُتعمقة توضح كيف يتلقى فئات متنوعة من الناس تفسيرات بعينها من دون أخرى في الخطاب الديني الموجه للناس، وكيف يؤدي نمط واحد من الخطاب الديني إلى صور مُتباينة من التلقي بين أكثر التفسيرات اعتدالًا وأشدّها تطرفًا، ثمة نقص معرفي في فهم قصص حياة الجهاديين وكيف تشكل وعيهم من خلال الخطاب الديني المتداول لكل الناس.

ج. القبول الممتعض للعولمة

يُعدّ الاهتمام بتداعيات العولمة الثقافية امتدادًا طبيعيًّا لموجة من البحوث والدراسات المُفعمة بالقلق الشديد على تغير أساليب الحياة السائدة في مصر عقب سياسات الانفتاح الاقتصادي التي بدأتها الدولة بعد حرب أكتوبر في منتصف السبعينات من القرن الماضي. أغلب الكُتب التي تعالج قضايا العولمة تحديدًا تنطلق من موقف فكري رافض صراحة أو ضمنًا للتغيرات الثقافية الناتجة من العولمة، من أمثلة ذلك الحديث عن خلل منظومة القيم، وشيوع القيم المادية، وقيم الأنانية والفردية وفقدان الشباب لقيم العمل المُنتج وتراجع أنماط الاستهلاك التقليدية، والوقوع في دائرة إغواء الثقافة الاستهلاكية، والتمكين بالمشاعر عن طريق خلق إحساس زائف بالقُدرة لدى المستهلكين بأنهم أصبحوا قادرين بموجب امتلاكهم للسلع كغيرهم، وإدمان الشباب للتكنولوجيا الحديثة والإنترنت، وهذا واضح من التركيز على الآثار السلبية المحلية وحدها وكأن العولمة شر مُطلق، ومن دون الأخذ في الاعتبار الإمكانيات الجديدة التي تُتيحها العولمة في تطوير أساليب حياة جديدة أكثر فاعلية في تحسين نوعية الحياة ودون محاولة فهم العولمة من منظور عولمي.

وأكثر ما يلفت الانتباه في أهم وأشمل الكُتب الصادرة عن العولمة (جلبي وعبدة 2010) ما يدعو إليه كتاب "العولمة والحياة اليومية" إلى ما أسماه التعامل الخلاق مع العولمة لمواجهة أزمة علم الاجتماع العربي من ناحية، وأزمة المجتمع العربي من ناحية أخرى، حيث يُشير الكتاب إلى ضرورة الانفتاح على العالم والارتباط بالدولة الوطنية وتوسيع دوائر الاعتدال في الحياة اليومية، وتجنب ظواهر التهميش والاستبعاد. وفي إطار مواجهة خطر العولمة يُشير الكتاب بوضوح إلى أن: "*التهميش هو أخطر ما يواجه العرب وليس الهيمنة لأن هويتنا أقوى من أن تتآكل، وثقافتنا أكثر صلابة من أن تذوب*" (جلبي وعبدة 2010)، والقصد من مواجهة التهميش كسر العزلة المحلية لدى المشتغلين بعلم الاجتماع داخل دوائرهم المحلية من ناحية، والتخلص من أي مظاهر تدعو للانقسام الاجتماعي وتفتيت الوحدة الوطنية. وهُنا نلمح دعوة صريحة إلى جانب من الفكرة الوظيفية التي تدعو إلى التضامن الاجتماعي دون الانعزال عن العالم كسبيل آمن لمواجهة مخاطر العولمة في حياتنا اليومية. ولا يبتعد هذا الطرح كثيرًا من التسوية المُتخيلة في ثُنائية الأصالة والمُعاصرة التي دعا إليها مثقفو التنوير في مصر منذ بداية القرن العشرين.

وخلافًا لما تذهب إليه كثير من البحوث والدراسات حول العولمة في مصر، يدعو كتاب مهم بعنوان "تناقضات الحداثة" (زايد 2005) إلى ضرورة استخدام مفهوم "عولمة الحداثة" بدلًا من مفهوم "العولمة" على اعتبار أن الأخيرة تجلي للأولى. ويستند الكتاب في طرح هذا المفهوم البديل إلى أساس رفض ثلاثة أوهام سيطرت على الكتابات السوسيولوجية عن مفهوم العولمة وهي: وهم القول إن العولمة ظاهرة جديدة من دون وعي بالأبعاد التاريخية لعولمة الحداثة، ووهم النظر إلى العولمة على أنها تحول العالم إلى قرية واحدة دون وعي بالأبعاد التفكيكية لعولمة الحداثة، ووهم اعتبار العولمة تُمثِّل تحديًا جديدًا من دون وعي بالتحديات القديمة التي خلقتها عولمة الحداثة. خروجًا على تلك الأوهام يرى المؤلف أن المجتمعات عرفت على مدى تاريخها الطويل صورًا متعددة لما يُسمى بالعولمة وأن تاريخ العالم ما هو إلا تتابعات لصور صغيرة من العولمة.

ومن ثم فإن الصورة الجديدة لعولمة الحداثة تعمل بمُقتضى آليتين الأولى كونية ساعية نحو التكامل والتجانس متجهة من مراكز النظام الرأسمالي العالمي نحو توحيد العالم، مُقابل الآلية الثانية الساعية نحو التفكك والتي تعمل بقوة في أطراف النظام العالمي. وبقدر ما تسعى عولمة الحداثة إلى توحيد العالم تعمل في المقابل على تفكيك الثقافات الوطنية وعلى خلق استقطابات وصراعات داخل هذه الثقافات، بحيث تتحول المجتمعات الضعيفة التي تبحث عن هويتها الثقافية والاجتماعية وسط خضم العولمة إلى بؤر للصراع والتطاحن. وبالتالي تسعى الحداثة العولمية -حسب تعبير المؤلف- إلى خلق ما أطلق عليه "*حداثات طرفية*" (على أطراف النظام الرأسمالي العالمي) وفي أحيان أخرى يُطلق عليها "*حداثة برانية*" أو "*ثقافة ثالثة*" وهي صور مُختلفة من الحداثة الغربية تندمج فيها التقاليد المحلية مع الصيغ الوافدة في عمليات من التكامل والتفكيك مستمرة. وبحسب تعبير المؤلف فإن هذا النوع من الحداثة "*لم تتأسس على جذر حداثي داخلي بل تأسست على أغصان حداثية وافدة من الخارج عبر علاقات غير متكافئة بين مركز الحداثة وأطرافها. واندمجت هذه الحداثات الوافدة في الثقافات المحلية دون أن تحدث قطيعة معها، وشكل هذا الاندماج "ثقافة ثالثة "معرضة باستمرار لآليات التفكيك في عمليات العولمة الحداثية*".

وهذا يعني أن العولمة لا مفر منها وأن صور مقاومة العولمة هي مظهر لها. وبذلك لم تستطع الحداثة الطرفية هذه أن تبني أُمة واحدة، وأدت آليات النظام الكوني إلى إضعاف الدولة الوطنية، وتعجيز قدرتها على أداء وظائفها بفعل تفاقم الصراعات الثقافية التي ينشغل بها الجميع حول من نحن ومن نكون وما علاقتنا بالغرب، ومن ثم صارت المُعضلة وجودية أكثر منها معرفية. وينتهي المؤلف إلى القول إن"

الخطابات *المتعددة التي تتصدى للمستقبل هي هروب من الواقع وهذا يدعونا إلى أن نعتبر أن ما يُهددنا من مشكلات حاضرة أهم بكثير من طرح أفكار مثالية عن مستقبل مجهول. فلا مستقبل لأمة ليس لها حاضر. وأن بناء الحاضر هو بناء للمستقبل. وبالتالي هل لنا أن نعيد طرح المشكلة بالتأكيد على ضرورة النظر في ما يهدد الأمة من مشكلات، إن مهام بناء الدولة – فهم بنيتها ونقد بنيتها وتنضيد بنيتها وتقوية " النحن" الذي يلم شمل شتاتها – يجب أن تسبق مهام التصورات حول مستقبلها أو مستقبل ثقافتها*" (زايد 2005).

من الواضح أن هذا الطرح الجديد لعولمة الحداثة يتجاوب مع اجتهادات مطروحة في تفسير إشكاليات العولمة والحداثة والتراث المطروحة في المنطقة العربية لدى باقر النجار وخلدون النقيب وعابد الجابري وعبد الله حمودي وعلى الوردى وبرهان غليون وغيرهم. ويُلاحظ أن هذا الطرح يرتكز على رؤية مُستمدة من أفكار نظرية التبعية بصورة أساسية، وتكمن أهميته في تفسير أسباب القلق السوسيولوجي المعاصر من العولمة، كما أنه يؤصل نظريا وبصورة جيدة للحداثة التي نشأت في المجتمعات العربية والتي هي مصدر المعضلات الوجودية. ومع ذلك فإن هذه الرؤية تنتهي إلى المخاوف نفسها من العولمة -السائدة في المنطقة العربية عموما – في ما يتعلق بهاجس ضياع الهوية والتي يُسميها المؤلف "النحن" معتبرًا أن بقاء مشروع الدولة -الأمة يظل هو صمام الأمان الوحيد في مواجهة آليات التفكيك الخاصة بعولمة الحداثة، مع أن فكرة الدولة القومية في المجتمعات العربية كانت في ذاتها بمثابة الكيان السيادي الذي صاحب نشأة الحداثة الطرفية وأضفى عليها مشروعية وكان الداعم الأكبر لها بكل تناقضاتها.

3-7. خطاب البنية الاجتماعية

يهتم خطاب البنية الاجتماعية في علم الاجتماع بقضايا تتعلق بتفسير ملامح العلاقات الاجتماعية وأنماط التدرج وبناء القوة والقوى الفاعلة في تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي من ناحية، وإحداث التغير الاجتماعي من ناحية أخرى. يتضمن ذلك مُعالجات نظرية ومنهجية مرتبطة بعلم الاجتماع العائلي والضبط الاجتماعي، وعلم الاجتماع السياسي، ودراسة المجتمع المدني. وكذلك طرح تحليلات لقضايا اجتماعية مطروحة هي نتاج للتغيرات الاجتماعية. وهذا يستدعي ضرورة فهم طبيعة البنية الاجتماعية التي أفرزتها التحولات الاجتماعية الداخلية والخارجية في المجتمع المصري.

وعلى خلاف الاتجاه العام لخطاب التحولات والخطاب الثقافي يُلاحظ – بحسب الشكل رقم (8) وجود اتجاه شبه مُتصاعد نحو تزايد نشر الكُتب التي تهتم بفهم البنية الاجتماعية وتوفير معلومات جديدة بشأنها. ومن أبرز قضايا الفترة الأولى من 2000-2005 دراسة أوضاع المُهمشين في القاهرة والمناطق الريفية. وفي الفترة الثانية اتجه البحث نحو الاهتمام بنصيب الشرائح الوسطى من رأس المال الاجتماعي. وفي السنوات الخمس الماضية نُشرت كتب تتأرجح بين معالجة آليات التماسك الاجتماعي من ناحية، وآليات الاحتجاج وخرائط الاحتجاج من ناحية أخرى، بما يعكس قدرًا كبيرًا من التردد داخل الفكر السوسيولوجي نحو فهم وقبول أوضاع ما بعد 25 يناير 2011.

شكل رقم (8)
تطور خطاب البنية الاجتماعية في كتب علم الاجتماع في مصر

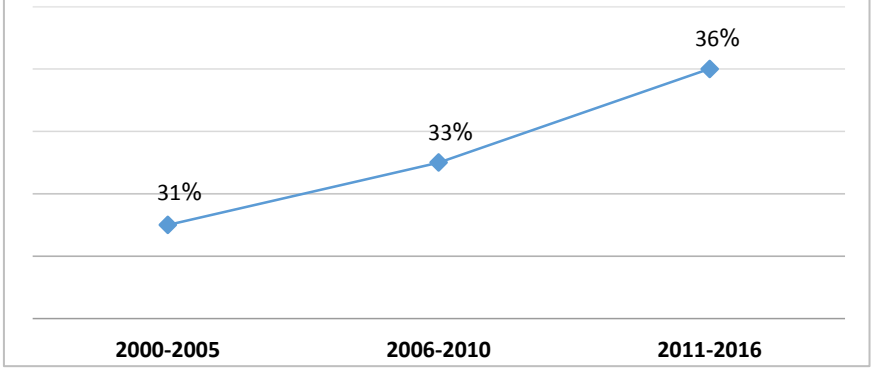

ينطبق ذلك على الكُتب التي تتصدى لفهم أوضاع الأسرة مثل: مفهوم الشراكة داخل الأسرة في الأدوار بين الزوجين والشراكة عبر الأجيال، وآليات تفكك وتماسك الأسرة، والضوابط الاجتماعية في مواجهة الانحراف داخل الأسرة، وأوضاع المرأة وقوتها داخل الأسرة. ومن الواضح أن ثمة ميلًا نحو إدراج قضايا المرأة في دراسات الأسرة إلى حد التداخل الشديد بينهما في اهتمامات علم الاجتماع. وهناك كتب ودراسات تدور حول مفهوم النُخب الاجتماعية وتشكُلها في العلاقة بين الدولة من ناحية، والمجتمع بعاداته وتقاليده وشبكات المصالح السائدة فيه من ناحية أخرى. وهناك كُتب عن المجتمع الريفي وآليات الضبط الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية. وهناك أيضًا كُتب محدودة للغاية صدرت عن تشكيل الحركات الاجتماعية وحركات الإسلام السياسي، تحاول أن تصف بنية علاقات القوة الجديد وفواعل التغير على المسرح السياسي بعد 25 يناير.

النقطة التي ينبغي التوقف عندها في ما يرتبط بدراسات البنية الاجتماعية تتعلق بدراسة الطبقات الاجتماعية ودراسة النخب الاجتماعية. وهنا نلاحظ أن الاهتمام بدراسة الطبقات الاجتماعية بدأ في مصر مع الرغبة في فهم الخريطة الطبقية بصفة عامة خلال فترة السبعينات من القرن الماضى، ثم اقتصر الاهتمام في الثمانينات فقط على التأرجح بين دراسة بنية الطبقة الوسطى أو بنية الطبقة العاملة، وانتهى الحال منذ بداية التسعينات إلى دراسة النخب الاجتماعية. حدث ذلك مع تراجع تأثير الاتجاهات الماركسية في دراسة الطبقات الاجتماعية منذ نهاية الحرب الباردة، والتي كانت تعتمد بقوة على أولوية العوامل الاقتصادية في فهم الطبقات الاجتماعية من ناحية، وأهمية دور الطبقة العاملة في التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من ناحية أخرى. ومن الواضح أن دراسات البنية الطبقية في مصر، والتي يُفترض أنها تشكل العمود الفقرى للبحث السوسيولوجى عمومًا، تراجعت بشدة في السنوات الخمسة عشرة الماضية وحلت محلها دراسات حول مفهوم النخبة وجماعات المصالح.

ظهر ذلك بوضوح في وجود زخم من المعرفة حول بناء النُخبة وأنواع النُخب وأدوارها في المجتمع، مثل: النُخبة السياسية، والنُخبة النقابية، والنُخبة النسائية، والنخبة الدينية وغيرها من النُخب الاجتماعية. جاء الاهتمام البحثي بدراسة النخب مع الرأي المتأثر بنظرية التبعية والذي يشير إلى نهاية وجود الطبقة لذاتها، وفي هذا الصدد تشير إحدى الدراسات إلى تفسير لذلك مؤداه : "*ميل الأبنية الطرفية في النظام العالمي الى التناقض الداخلي ووجود أشكال من التعارض الطبقي تؤدي الى وجود طبقات مفككة من الداخل غير قادرة على قيادة عملية التطور والتنمية ، وعدم القدرة على بلورة مصالح طبقية مشتركة*" (زايد 2005). وعلى ضوء الدور الفاعل للدولة في السيطرة على المجتمع والتداخل الحادث بين المجال السياسي والمجال الاجتماعي تتشكل نخبة سياسية مركزية تتكون من ذوي النفوذ والتأثير على المستوى المركزي لا تنقطع صلاتها عما هو اجتماعي وقد تعتمد على رصيد قرابي وأو قبلي أو اقليمي ، وحول هذه النخبة تتشكل نخب اجتماعية عدة (إقليمية ، ومهنية ، ومدنية ، وفئوية) في مجالات متعددة تلتف حول النخبة المركزية وتتشابك معها (زايد 2005). وعلى ضوء ذلك لم تعد القوى الفاعلة في التغيير أو الاستقرار متمثلة الطبقات الاجتماعية وإنما في النخب الاجتماعية.

وفي مقابل هذه الطرح هناك وجهة نظر أخرى يطرحها كتاب نُشر عام 2009 عن الطبقة العليا في مصر بين ثورتي 1919 و1952 (بركة 2009)، يعيد الاعتبار مجددًا لأهمية البحث السوسيولوجي للطبقات الاجتماعية. هذا الكتاب يطرح أهمية دراسة الطبقات الاجتماعية من زواية حديثة تتجاوز الأفق

النظري والمنهجي الذي كان مسيطرًا على البحوث الطبقية في علم الاجتماع في العقود السابقة، وفي هذا الصدد تتخلى الدراسة التي يحتويها الكتاب عن التفسير الاقتصادي الضيق للطبقة بشكل عام وكذلك التفسير السياسي لدور الطبقة العليا بصفة خاصة في استغلال الفلاحين وتخلف الريف المصري خلال النصف الأول من القرن العشرين.

لقد استفادت الدراسة من أفكار مجموعة من المتخصصين في دراسة التاريخ الاجتماعي والثقافي في منطقة الشرق الأوسط وأهمهم: توليدانو Eud Toledano وتيموثي ميتشل Timothy Mitchell وزخارى لقمان Zachary Lockman وافريل بوتوفسكي Avriel Butovsky وألبرت حوراني Albert Horurani ، حيث تأثرت الدراسة بكتابات هؤلاء في دراسة البعد الثقافي للطبقة الاجتماعية وتأثير العملية الثقافية في التغيير الاجتماعي والسياسي في التاريخ المصري الحديث. كما استعانت الدراسة بمفهوم الخطاب عند ميشيل فوكو باعتبار أن الخطاب يمثل لغة محملة بالسلطة، واستعانت أيضًا بآراء هابرماس حول مفهوم المجال العام والذي يمثل المساحة التي يتصدى فيها المواطنون للقضايا السياسية التي تمس تنظيم الدولة وسياساتها. وقد ساعد ذلك على فهم الارتباط المفصلي بين السياسة والثقافة، فيما تشير إليه المؤلفة بالقول الثقافة في السياسة (أي الثقافة السياسية)، والسياسة في الثقافة (أي تسييس الثقافة).

انطلقت الدراسة من ضرورة فهم الكيفية التي يعيش بها الناس في وضعية طبقية محددة خلال فترات التحول الكبيرة، خصوصًا في ما يتعلق بنظرتهم إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المهمة؛ كيف قاوموها أو رحبوا بها أو تكيفوا معها. وفي هذا الصدد اعتبرت الدراسة أن مفهوم النخبة غير ملائم علاوة على أنه ضيق يعتمد على التقابل بين كل نوع من النخبة وكل نوع من القيم والمعايير (العلمية والدينية والثقافية، والاقتصادية...الخ)، ولهذا استندت الدراسة في تعريف الطبقة الاجتماعية إلى ثلاثة معايير أساسية: التفاعل الطبقي، والوعي الطبقي بالمصالح المشتركة، والثقافة الطبقية، أي طريقة الحياة التي تميز طبقة عن غيرها من الناس. ومن الناحية المنهجية اهتمت الدراسة بتعدد مصادر البيانات التاريخية والإحصائية والوثائقية والشفهية من خلال المقابلات المتعمقة مع بعض بقايا رموز الطبقة العليا. وكان تركيز الدراسة منصبًّا على فهم بنية الطبقة العليا من الداخل وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية والمكانية، وأسلوب حياتها ونظرتها لنفسها وللفئات والطبقات الاجتماعية الأخرى ولقضايا التحول الديمقراطي والاجتماعي والاقتصادي في مصر.

على ضوء ذلك توصلت الدراسة الى نتائج مهمة أبرزها؛ أن الطبقة العليا تعرضت لتغيرات كبيرة في الحجم والتكوين وأسلوب الحياة والتصورات، وتميزت الطبقة العليا بشعور عميق بعدم الأمان في علاقتها بالسلطة السياسية والفلاحين. وسعت تلك الطبقة لتعزيز وضعها الطبقي من خلال تكريس العائلية، فهم يرون هويتهم كعائلات متميزة وبارزة أكثر من كونهم أفرادًا تربطهم مصالح طبقية، كما أن هذه الطبقة اعتمدت على دخول المعترك السياسي لحماية الثروة ومحاولة احتكار العمل السياسي وتوظيف أي أطراف سياسية لخدمة مصالحهم، ومن سمات الطبقة العليا أنها سمحت بإدماج أولئك الذين نجحو في جمع ثروة مادية كبيرة أو من يظهرون مواهب مهنية، وسعي أفراد تلك الطبقة دائمًا الى زيادة ملكية الأراضي باستمرار.

وقد ساهمت تلك التحولات في مزيد من تميز الطبقة العليا وتغريبها وازدواجيتها واتساع المسافة بينها وبين المجتمع، الأمر الذي ساهم في الحد من قدرتها على توحيد المجتمع. حدث ذلك في ظل محاولات الطبقة العليا التباعد والتمايز وعدم الاختلاط واحتقار الآخرين لا سيما الأقل منهم في المكانة والخوف منهم وعدم الثقة فيهم. وكان إدراك تلك الطبقة لذاتها يعتمد على التمركز حول الذات، والتعالي وشعورهم بأنهم "أسياد البلد" ، وكانوا يحاولون إخفاء علاقات الاستغلال من خلال رأس مال رمزي قائم على مفاهيم العائلية والأبوية والتضامن الاجتماعي والاقتصاد المعنوي، وبقدر ما ساهمت تلك الطبقة في إنعاش الأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية خلال النصف الأول من القرن العشرين، فقد كان موقفها معاديًا للديمقراطية والعدالة الاجتماعية وقمع الحراك الاجتماعي للفقراء من الفلاحين من منطلق الحفاظ على قوة العمل الزراعية والتي تشكل العمود الفقري لثروة تلك الطبقة.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تمثل نقطة تحول في دراسات الطبقات الاجتماعية باعتمادها على أبعاد ثقافية أكثر من كونها إيديولوجية، وتجاوزها للبعد الاقتصادي في دراسة الطبقات الاجتماعية، واهتمامها بمفاهيم وأدوات للتحليل متكاملة ساعدت في فهم القواسم المشتركة للوعي بالمصالح الطبقية في الخطاب حول الذات الطبقية والخطاب العام حول الطبقات الاجتماعية الأخرى وقضايا الهوية القومية والتحول الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، إضافة إلى تجاوز هذه الدراسة للنظرة التاريخية الضيقة واعتمادها على التنوع المنهجي في جمع وتحليل البيانات.

8. الأطر النظرية والمنهجية

يُشير الجدول رقم (2) إلى وجود اختلاف واضح في التوجهات النظرية للدراسات والبحوث التي نُشرت في كُتب خلال الفترة من 2000 وحتى 2016. حيث تنقسم الكُتب المنشورة – في هذا الصدد – إلى ثلاثة أقسام:

- أولاً: كُتب ذات توجه نظري مُباشر وصريح تظهر ملامحه في طرح إشكالية البحث ومُراجعة الدراسات السابقة، وفي الاختيارات التصورية للمفاهيم والافتراضات النظرية. وقد بلغ عدد هذه الكُتب 70 كتابًا بنسبة بلغت 25% من العينة. وتُغطي هذه الكُتب نظريات: الصفوة، والحركات الاجتماعية، والوظيفية، ورأس المال الاجتماعي، ونظريات التفاعلية الرمزية، والاتجاهات التأويلية، ونظرية تحليل الخطاب.
- ثانياً: كُتب ذات توجه نظري غير مُباشر لا ينصّ فيها المؤلفون على تبني إطار نظري مُحدد ولا تعريفات نظرية أو إجرائية لمفاهيم بعينها ولا فرضيات نظرية ينطلقون منها، كل ما هناك عمليات جمع وتحليل لبيانات والتوصل لنتائج في موضوع ما من دون إفصاح لأي موقف نظري مُباشر ترتكز عليه أهداف البحث وإجراءاته المنهجية. ومع ذلك قد نلمس من استعراض تلك الممارسات البحثية وجود ملامح نظرية أو فكرية غير مُباشرة. وأغلب هذا النوع من البحوث ينتمي إلى دراسات استكشافية أقرب ما تكون إلى الطرح الوظيفي الكلاسيكي للقضايا البحثية مثل: نظرية ثقافة الفقر، وبعض ملامح نظرية التحول الديموجرافي، والتضامن الاجتماعي. وقد بلغ عدد الكتب في هذا المجال 112 كتابًا بنسبة 41% من العينة.

جدول رقم (2)
توزيع الكتب وفقًا للتوجه النظري

التوجه النظري	العدد	%
طرح نظري مباشر	70	25.1
طرح نظري غير مباشر	112	40.1
لا يوجد توجه نظري	88	31.5
لا ينطبق	9	3.2
الإجمالي	279	100

- ثالثًا: كُتب لا يوجد ما يُعبّر فيها عن أي موقف نظري وتضم في الغالب نتائج بحوث ميدانية ومسوح في العينة ودراسات ذات طابع استكشافي عن: العنوسة، والأداء البرلماني للمرأة، والزواج العُرفي. ويبلغ عدد هذه الكُتب 88 كتابًا بنسبة 32% من العينة.

ومن الواضح أن أغلب الكُتب التي تتبنى اتجاهًا نظريًّا تعتمد على النظريات الكُبرى في علم الاجتماع، وقليل من الكُتب يعتمد على النظريات متوسطة المدى. وهناك اتجاه عام يتجنب الدخول في جدال نظري حول القضايا البحثية، ويميل أكثر إلى تقديم نتائج ببيانات إمبريقية من دون الاستناد إلى أي أطروحات نظرية عند عرض أهداف البحث ولا عند مُناقشة النتائج. وفي ظل هذه الوضعية تُسيطر الأفكار الوظيفية الكلاسيكية على أفق كثير من البحوث في علم الاجتماع بصورة صارخة. ويعاني كثير من دراسات علم الاجتماع المُعاصر في مصر من نقص شديد في التفاعل مع الجدل النظري الحديث في علم الاجتماع على المستوي الدولي. وحتى بالنسبة للدراسات التي تتجاوب مع التطورات النظرية الحديثة كثير منها لا يُقدِّم نماذج واضحة ودقيقة لقراءة التطورات الحديثة في النظرية الاجتماعية مُقارنة بما قام به جيل الرواد من جهد متميز في شرح النظريات الكلاسيكية وتطبيقها في بحوث نموذجية تُحتذى في علم الاجتماع بالتطبيق على الوظيفية، ونظرية الصراع الاجتماعي.

وفي ما يتعلق بالممارسات المنهجية – وبحسب الجدول رقم (3) يُلاحظ سيطرة المنهج الكيفي بأدواته المنهجية: كالمُقابلة المُتعمقة، والمُلاحظة، وحلقات المناقشة الجماعية بنسبة بلغت 49.4% من الكُتب المنشورة في علم الاجتماع بواقع 138 كتابًا من العينة، مُقابل 127 كتابًا تضم دراسات تستخدم أدوات المنهج الكمي وأشهرها: صحائف الاستبيان المُستخدمة في المسوح الاجتماعية بالعينة بنسبة بلغت 46%. ومن النادر وجود دراسات تستخدم المناهج التجريبية والمؤشرات والمقاييس المركبة والبحوث الكمية المقارنة. أما الكُتب التي تضم دراسات تجمع بين المنهجين الكمي والكيفي فلا تتجاوز 14 كتابًا فقط بنسبة 5% من إجمالي العينة. ومع ذلك يُلاحظ انخفاض عدد الكتب التي تُستخدم المناهج الكمية والكيفية خلال الفترة من 2000 وحتى 2016.

جدول رقم (3)
توزيع الكُتب بحسب المنهج المستخدم

المنهج	التكرار	%
المنهج الكيفي	138	49.4
المنهج الكمي	127	46.0
المزج بين المنهج الكمي والمنهج الكيفي	14	5.0
الإجمالي	279	100

ويوضح الشكل رقم (9) طبيعة الأساليب المنهجية المُستخدمة في جمع وتحليل البيانات، حيث تُبين المؤشرات أن 70% من الكتب تعتمد على دراسات ميدانية سواء كانت كمية أو كيفية، وهذه علامة

إيجابية على أن غالبية الدراسات المنشورة تستند إلى أساس إمبريقي نابع من تاريخ طويل من تقاليد البحوث الميدانية في مصر. في مُقابل ذلك هناك 19% فقط من الكُتب تعتمد على أساليب تحليل البيانات الثانوية من دراسات سابقة أو إحصاءات رسمية أو صحف أو بيانات وثائقية. ويتعين في هذا الصدد الإشارة إلى قلة اعتماد الباحثين في علم الاجتماع على تحليل بيانات المسوح الميدانية الكبيرة نظراً لعدم وجود مهارات في التحليل الإحصائي لدى كثير من المشتغلين بعلم الاجتماع، ولعدم اعتياد الأفراد والمؤسسات البحثية على إتاحة بيانات المسوح لباحثين آخرين للاستفادة بها في تحليلات إضافية. فهناك ميل واضح لاحتكار كل باحث وكل جهة للبيانات التي تمتلكها من دون إتاحتها لباحثين آخرين، وربما لأسباب تتعلق بالخوف من اكتشاف أخطاء البيانات بما يُعبّر عن احتمالات عدم دقة عمليات الجمع ذاتها من الميدان. ويصل الاحتكار إلى حد عدم إتاحة نسخ من أدوات جمع البيانات كالاستبيانات وأدلة جمع بيانات المقابلات وحلقات النقاش الجماعي والملاحظة بزعم أن إتاحة تلك الأدوات يؤدى إلى خرق حقوق الملكية الفكرية للباحثين وللمؤسسات البحثية الراعية للبحوث.

شكل رقم (9)
توزيع الكتب بحسب طبيعة اجراءات جمع وتحليل البيانات

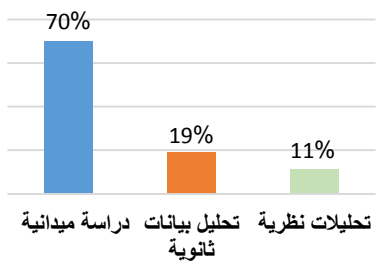

9. الخلاصة والتوصيات

من الواضح أن حجم الإنتاج العربي من الكُتب في علم الاجتماع داخل مصر محدود ولا يتناسب مع تاريخ الاهتمام بعلم الاجتماع ولا حجم المُشتغلين به ولا حجم البنية المؤسسية الضخمة لأقسام علم الاجتماع في الجامعات المصرية. كما أن الإصدارات من الكُتب تشهد تراجعًا واضحًا عامًا بعد آخر من حيث الكم والكيف وفي أغلب التخصصات الفرعية، لأسباب اقتصادية تتعلق بتراجع الدعم الحكومي للنشر في علم الاجتماع. والنمط الغالب من الكتب المنشورة مخصص للتدريس الجامعي الذي يفتقر إلى مواصفات ومعايير الجودة في الكتب الجامعية.

ولا يوجد تنوع كبير في التخصصات الفرعية لعلم الاجتماع، ذلك أن أغلب الكتب تغطي فقط خمسة تخصصات فرعية سيطرت على اهتمامات علم الاجتماع وهي: علم الاجتماع الثقافي، والدراسات في

مجال الأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية، وعلم اجتماع التنمية، وعلم اجتماع الجريمة، وعلم الاجتماع السياسي، مع ملاحظة تداخل الاهتمام بين دراسات علم الاجتماع والأنثروبولوجيا إلى حد كبير.

ورغم تنوع اهتمامات البحث في علم الاجتماع إلا أن هناك أربع مجموعات من الموضوعات تحظى بالاهتمام الأكبر في تأليف الكتب وهي على التوالي: موضوعات التراث الشعبي، والتحولات الاجتماعية، والجرائم والانحرافات في المجتمع، والفقر. ويلاحظ أن الاهتمام الكبير بموضوعات التراث الشعبي مُرتبط بوجود حركة علمية نشطة في دراسة الفولكلور ذات روافد ألمانية، وأمريكية، وبريطانية، ارتبطت ببداية تأسيس الدراسات الأنثروبولوجية في مصر منذ مطلع الستينيات من القرن الماضي. كما أن وجود وجود تيار فكرى يربط دراسة التراث الشعبي بأبعاد سوسيولوجية أتاح الفرصة لفهم تنوع التراث الثقافي عبر المكان وعبر الفئات الاجتماعية المختلفة.

ورغم وجود اهتمامات بحثية بدراسة الفقر إلا أنها متناثرة وتفتقد إلى التراكم ولا تواكب التطور الحادث في حجم الفقر في مصر، علاوة على انخفاض حجم الاهتمام بدراسة موضوعات العدالة الاجتماعية بصفة عامة في ارتباطها بالفقر بصفة خاصة، في الوقت الذي بدت فيه فجوات العدالة الاجتماعية ومظاهرها والعوامل المُحركة واضحة تمامًا في السنوات الخمس الأخيرة. كما أن هناك قدرا من الفجوة بين اهتمامات علم الاجتماع والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المطروحة خصوصًا خلال السنوات الخمس الماضية. ثمة محدودية في دراسة موضوعات مهمة وملحة من قبيل: نشأة وتكوين الحركات الاجتماعية وفاعليتها والتوقعات المُستقبلية لنشاطها ودورها في التحول الديمقراطي، ودراسة الثورات والاحتجاجات وأسبابها، والتنبؤ بسيناريوهات عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي خلال السنوات القادمة، فالدراسات في هذه الموضوعات قليلة وبعضها نادر ولا يتناسب ذلك مع طبيعة الحراك السياسي الذي حدث في أعقاب اندلاع الاحتجاجات في 25 يناير وحتى عام 2013. وفي الوقت الذي برز فيه دور الشباب في تلك الاحتجاجات على نحو بارز وغير مسبوق للمطالبه بالتغيير، جاءت اهتمامات المشتغلين بعلم الاجتماع حول قضايا الشباب هزيلة للغاية وأقرب إلى التجاهل المتعمد أو الذهول عن المقاصد – حسب تعبير ابن خلدون.

كما أن الدراسات محدودة أيضًا حول الإسلام السياسي وجماعاته ودوره في الحِراك السياسي، وأفكاره وتأثيره على منظومة القيم والاتجاهات والرأي العام، وقضايا التعصب والتطرف في مصر، ولا يوجد

أي اكتراث علمي بفهم عمليات تجنيد الشباب في التنظيمات الجهادية العنيفة، ولا عن تأثير الأفكار المُتطرفة على القيم والثقافة السائدة في مصر. هذا القصور يحدث رغم نشاط الحركة الإسلامية القوي في المجتمع المصري منذ ما يزيد على أربعة عقود حتى الآن. ومع ذلك هناك دراسات جديدة على البحث السوسيولوجي ولكنها محدودة مُرتبطة بفهم مكونات الخطاب الديني للدعاة، وأدائهم الدعوي عبر الخطاب، ومصادر الخطاب الديني لديهم، وآليات إنتاجه، وتأثيره على عمليات تلقي الخطاب.

وفي ما يتعلق بالخريطة الديموجرافية للبحث في علم الاجتماع، يلاحظ قلة الاهتمام بدراسات السكان في الريف رغم أنهم يشكلون غالبية السكان في مصر، وقلة الاهتمام بدراسات الشباب رغم كبر حجم هذه الفئة في الهرم السكاني، ومع شيوع الاستخدام واسع النطاق للعينات القومية في البحوث فإن ذلك الاتجاه يرتكز على قناعة ضمنية لدى الباحثين في مصر بفكرة التجانس الاجتماعي والثقافي في المجتمع المصري. ولهذا تقل البحوث عن صور التباين الديني والعرقي، حيث تقل البحوث عن الأقباط وسكان الحدود من البدو، والنوبة، والسكان في الوادي الجديد ذوي الأصول الأمازيغية. وتندر البحوث أيضًا عن فئات مهنية من الطبقة الوسطى كالقضاة، وأساتذة الجامعات، والضباط، والمقاولين، ورجال الأعمال وغيرهم. وكل ذلك يُعبِّر عن عدم وجود رؤية أو خطة وراء اختيار الفئات المستهدف دراستها في البحث الاجتماعي في مصر.

وإذا انتقلنا إلى أنماط الخطاب السوسيولوجي السائدة في مصر والتي تفصح عنها توجهات البحوث والدراسات في علم الاجتماع بغض النظر عن موضوعاتها أو مناهجها أو منطلقاتها النظرية فسوف نلاحظ تركزًا واضحًا لأغلب البحوث والدراسات في ثلاثة خطابات أساسية على التوالي: خطاب التحولات الاجتماعية المعني بالتغير، والذي يحظى بنصيب وافر من الاهتمام، يلى ذلك الخطاب الثقافي المهتم بالبحث في موضوعات وإشكاليات ثقافية ومن منطلقات علم الاجتماع الثقافي والأنثروبولوجيا الثقافية، وأخيرًا ما يمكن أن أسميه خطاب البنية الاجتماعية المنشغل بدراسة الملامح البنائية للجماعات والتنظيمات الاجتماعية وأنماط العلاقات والأدوار الاجتماعية.

يغلب على الكتب التي تندرج تحت خطاب التحولات الاجتماعية الانشغال الشديد بالرصد الإمبريقي لملامح التغير الاجتماعي من دون محاولة التنظير أو التفسير لاتجاهات التغير وتداعياته على مجمل مظاهر الحياة في المجتمع المصري، سواء في ما يتعلق بتأثير العوامل الاقتصادية، أم الثقافية، أم

السياسية على المجتمع. وفي ظل هذا الوضع يسيطر الأفق الوظيفي المبسط على قراءة التغيرات والتحولات الاجتماعية. وتتسم دراسات التحولات بهاجس الانشغال بالمشكلات الاجتماعية وقضايا التنمية من دون القدرة على دعم منظومة اتخاز القرار وصنع السياسات.

ومن أهم معالم الخطاب الثقافي في دراسات علم الاجتماع الاهتمام المفرط بدراسة التراث الشعبي مع التركيز على دراسة موضوعات تقليدية للرصد الميداني لعناصر التراث الشعبي بطريقة منهجية منظمة، ومن منظور وظيفي يربط بين التحليل الفولكلوري والسوسيولوجي. ومن الواضح أن أغلب دراسات التراث الشعبي في مصر ابتعدت عمدًا من الخوض في أي جدل نظري حديث حول قضايا تمس من قريب أو بعيد إشكاليات تتعلق بالعلاقة بين الدين والمجتمع على نحو مُباشر. بالإضافة إلى الميل نحو أهمية البحث الإمبريقي الوصفي لعناصر التراث الشعبي من دون الخوض في تأويلات مرتبطة بالجدل النظري الحديث في الدراسات الثقافية والأنثروبولوجية.

ومع ذلك كانت هناك محاولات جديدة في فهم العلاقة بين الدين والمجتمع بصفة عامة والدين والتراث الشعبي بصفة خاصة مثل دراسة الكوزمولوجيا الشعبية أو ما يعرف برؤى العالم والتصور الشعبي للكون الذي يرتبط فيه الواقع بعالم الغيب، ودراسة الحجاب باعتباره أداة تواصل وتعبير عن الفوارق الاجتماعية وتعبير عن الهوية والمقاومة على أسس دينية وثقافية، ودراسة ثقافة التحايل التي تناولت جانب مهم من المرونة التي يتمتع بها التراث الشعبي والتي يستند فيها إلى أساس ديني، ودراسة إعادة إنتاج التراث الشعبي في تركيزها على الأبعاد الدينية في الاستعارة الثقافية كعملية محورية في إعادة الإنتاج. أما دراسات الخطاب الديني فقد ابتعدت من فهم صور التفاعل بين الخطاب الديني والتراث الشعبي إلى حد كبير واقتربت أكثر نحو فهم الخطاب الديني من منطلق تحليل العلاقة بين الدين والمجتمع بصفة عامة.

وانشغل جانب من الكتب التي تغطي الخطاب الثقافي جزئيًّا بمحاولة فهم تداعيات العولمة الثقافية على تغير أساليب الحياة السائدة في مصر بفعل تأثيرات الانفتاح على الغرب. ومن الواضح أن أغلب الكُتب التي تعالج قضايا العولمة تحديدًا تنطلق من موقف فكري رافض صراحة أو ضمنًا للتغيرات الثقافية الناتجة عن العولمة. ورغم وجود اجتهادات نظرية مهمة حول فهم نمط الحداثة الذي نشأ في المجتمعات العربية ، فإن هذه الرؤية تنتهي إلى المخاوف نفسها من العولمة في ما يتعلق بهاجس ضياع الهوية أو

"النحن" على اعتبار أن بقاء مشروع الدولة -الأمة يظل هو صمام الأمان الوحيد في مواجهة آليات التفكيك الخاصة بعولمة الحداثة، مع أن فكرة الدولة القومية في المجتمعات العربية كانت في ذاتها بمثابة الكيان السيادي الذي صاحب نشأة الحداثة الملتبسة وأضفى عليها مشروعية وكان الداعم الأكبر لها بكل تناقضاتها.

وتوضح ملامح خطاب البنية في علم الاجتماع وجود اتجاه شبه مُتصاعد نحو تزايد نشر الكُتب التي تهتم بفهم البنية الاجتماعية وتوفير معلومات جديدة بشأنها. من أمثلة ذلك دراسة أوضاع المُهمشين ورأس المال الاجتماعي وآليات التماسك الاجتماعي وخرائط الاحتجاج، والحركات الاجتماعية. ومن الواضح أن دراسات البنية الطبقية في مصر، والتي يُفترض أنها تشكل العمود الفقري للبحث السوسيولوجى عمومًا، تراجعت بشدة في السنوات الخمس عشرة الماضية مقابل ميل قوى نحو دراسة النخب الاجتماعية بأنماطها المختلفة.

وفي ما يخصّ التوجهات النظرية بصفة عامة يلاحظ أن أغلب الدراسات المنشورة في الكتب تفتقد لوجود توجهات نظرية واضحة، قد تكون تلك التوجهات غير مباشرة، كما في الدراسات الاستكشافية، أو بلا أي توجهات نظرية على الإطلاق. وكثيرًا من الدراسات تميل إلى المحاكاة النظرية والمنهجية من دراسات مماثلة مع اختلاف موضوعات البحث ومن دون لياقة نظرية ومنهجية، وقليل جدًّا من الدراسات تلك التي تتأسس على أطروحات نظرية واضحة وتتجادل مع إشكاليات نظرية مطروحة في علم الاجتماع المعاصر، وبخاصة النظريات الكبرى. ويعاني كثير من دراسات علم الاجتماع المُعاصر في مصر من نقص شديد في التفاعل مع الجدل النظري الحديث في علم الاجتماع على المستوي الدولي. وحتى بالنسبة للدراسات التي تتجاوب مع التطورات النظرية الحديثة كثير منها لا يُقدِّم نماذج واضحة ودقيقة لقراءة التطورات الحديثة في النظرية الاجتماعية مُقارنة بما قام به جيل الرواد من جهد متميز في شرح النظريات الكلاسيكية وتطبيقها في بحوث نموذجية تُحتذى في علم الاجتماع بالتطبيق على الوظيفية، ونظرية الصراع الاجتماعي.

وهناك اتجاه عام يتجنب الدخول في جدال نظري حول القضايا البحثية، ويميل أكثر إلى تقديم نتائج ببيانات إمبريقية من دون الاستناد إلى أي أطروحات نظرية لا عند عرض أهداف البحث ولا عند

مُناقشة النتائج. وفي ظل هذه الوضعية تُسيطر الأفكار الوظيفية الكلاسيكية المريحة على أفق كثير من البحوث في علم الاجتماع بصورة صارخة.

ومع ذلك كانت هناك إسهامات نظرية بارزة في مجموعة من الدراسات تأثرت كثيرا بالاتجاهات التأويلية والرمزية والفينومنولوجية والبنيوية ونظرية المجال العام في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا. ومن الأمثلة البارزة في ذلك محاولة تكوين اجتهادات نظرية حول إعادة إنتاج التراث الشعبي، والتأصيل النظري لتراث التحايل وتطبيق البنيوية التدرجية في فهم العلاقة بين الظاهر والباطن في التدين الشعبي، وتفسير الحجاب كتعبير عن الهوية والمقاومة، وتحليل عمليات إنتاج وإعادة إنتاج الخطاب الديني، وتفكيك نمط الحداثة السائد في ظل العولمة. ودراسة البعد الثقافي في تشكيل الطبقة العليا وخطابها العام والخاص ودور المجال العام في صعودها وأفولها. وقد أسفرت هذه المحاولات عن فتح آفاق جديدة في البحث السوسيولوجي يتجاوب مع التطورات الحديثة في النظرية والمنهج في علم الاجتماع. وقد ساهم ذلك أيضًا في القدرة على فهم السياقات الاجتماعية والثقافية المحلية بما يتجاوز الأفق الاستشراقي الضيق الذي سيطر على علم الاجتماع الغربي في فهم المجتمعات العربي. ومع ذلك فإن تلك الدراسات لا تتضافر مع دراسات أو كتب أخرى ولا تتجاوب أو تتحاور معها كتب أخرى كأنها جزر منعزلة.

وفي ما يتعلق بالممارسات المنهجية يُلاحظ سيطرة المنهج الكيفي بأدواته المنهجية: كالمُقابلة المُتعمقة، والمُلاحظة، وحلقات المناقشة الجماعية مقابل اهتمام أقل نسبيًّا باستخدام أدوات المنهج الكمي وأشهرها: صحائف الاستبيان المُستخدمة في المسوح الاجتماعية بالعينة. أما الكُتب التي تضم دراسات تجمع بين المنهجين الكمي والكيفي فهي محدودة للغاية، ويلاحظ أن غالبية الكتب تعتمد على دراسات ميدانية سواء كانت كمية أم كيفية، وهذه علامة إيجابية توضح وجود أساس إمبريقي للنتائج التي يتوصل إليها علماء الاجتماع في بحوثهم بعيدًا من الانطباعات الرائجة في الكتابة الصحافية. في مُقابل ذلك هناك انخفاض شديد في البحوث التي تعتمد على تحليل البيانات الثانوية وتحليل بيانات المسوح الميدانية الكبيرة نظرًا لعدم وجود مهارات في التحليل الإحصائي لدى كثير من المشتغلين بعلم الاجتماع، ولعدم اعتياد الأفراد والمؤسسات البحثية على إتاحة بيانات المسوح لباحثين آخرين للاستفادة بها في تحليلات إضافية. ومن النادر وجود دراسات تستخدم المناهج التجريبية والمؤشرات والمقاييس المركبة والبحوث المقارنة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات المترجمة الى اللغة العربية على قدر قلتها إلا أنها تتسم بأنها أكثر اتصالًا بالقضايا النظرية والمنهجية الحديثة في علم الاجتماع كالتيارات التأويلية والبنيوية وأفكار الحركة النسوية وأفكار ما بعد الحداثة، وأكثر ارتباطًا بمنظورات أوسع تتجاوب مع الجدل السائد في الغرب

حول مدى قدرة علم الاجتماع الحديث على التحرر من الافتراضات الاستشراقية المبسطة التي حالت دون فهم المجتمعات والثقافة العربية.

وبناءً على ما تقدم فإن الأمل معقود على الجيل الجديد من المشتغلين في علم الاجتماع لأخذ هذه النتائج على محمل الجد أملًا في تطوير علم الاجتماع بصورة أفضل. وإذا جاز لى أن أطرح، في هذا الشأن، مجموعة من التوصيات، يتعين الأخذ في الاعتبار أنها رسائل مقترحة موجهة للباحثين في علم الاجتماع أولا ، أولئك الذين يقع على عاتقهم، وبموجب طموحاتهم وتطلعاتهم وضمائرهم العلمية، العبء الأكبر في النهوض بهذا العلم، وبعض التوصيات، بطبيعة الحال تقتضي تدخلات مؤسسية تقع على عاتق الجامعات ومراكز البحوث والهيئات الراعية للبحث في علم الاجتماع. وعلى ضوء ذلك أعرض فيما يلي أهم التوصيات:

- من المهم أن تراعي سياسات تطوير النشر السوسيولوجى التي تقوم بها المؤسسات العلمية والروابط المهنية تشجيع الباحثين على النشر في كتب غير دراسية من خلال جوائز، مع ضرورة تطوير التشريعات المنظمة والتى تحمي حقوق المؤلفين الفكرية والمادية.
- هناك حاجة ماسة الى سد الفجوة القائمة الآن في الاهتمام بالتخصصات العلمية الفرعية. وفي هذا الصدد ينبغي إعطاء مزيد من الاهتمام إلى التخصصات البينية المتداخلة مع باقي العلوم الاجتماعية، والاهتمام بالتخصصات الجديدة في مجالات: دراسة المجتمع الافتراضى والانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهاتف المحمول، ودراسات علم الاجتماع الاقتصادي، وعلم اجتماع المستقبل، والسكان والديموجرافيا الاجتماعية، والسياسات الاجتماعية، وعلم الاجتماع الديني، وعلم الاجتماع المعرفي، والدراسات الجندرية، والدراسات البيئية والايكولوجية.
- ضرورة الاهتمام بدراسة الموضوعات وثيقة الصلة بالسياق الراهن والمشكلات الاجتماعة الملحة مثل: دراسة فجوات العدالة الاجتماعية، ودراسة الحركات الاجتماعية وفاعليتها والتوقعات المُستقبلية لنشاطها ودورها في التحول الديمقراطي، ودراسة الثورات وأسباب الاحتجاجات والتنبؤ بالثورات، وقضايا العُنف السياسي المُرتبط بالحِراك السياسي، والاحتجاجات السياسية، وتحولات الإسلام السياسي، والتعصب والتطرف الديني والإرهاب، والعنصرية والتمييز الثقافي، بالإضافة إلى قضايا الاقتصاد والمجتمع، والهجرة والتحضر، وتحولات البنية الطبقية .

- ضرورة أن تهتم البحوث في علم الاجتماع بدراسة قطاعات سكانية مهمة مثل: المجتمع الريفي ومشكلاته وتحولاته، ودراسة الشباب وتأثير الطفرة الشبابية على قضايا الاستقرار الاجتماعي والسياسي وقضايا التنمية والسياسات الاجتماعية، ودراسة المجتمع القبطي وهمومه وتطلعاته، وسكان الحدود من البدو، والنوبة، وفئات مهنية من الطبقة الوسطى كالقضاة، وأساتذة الجامعات، والضباط، والمقاولين، ورجال الأعمال وغيرهم من فئات الطبقة الوسطى والنخب الاجتماعية.
- يتعين ربط خطط البحث في الجامعات ومراكز البحوث وأي هيئات مانحة بمجموعة من القضايا المرتبطة برؤية مصر في التنمية المستدامة مصر 2030 والتي أطلقتها الحكومة المصرية في فبراير 2016 والتي تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية قد تحول دون تنفيذها. ومن ثم فإن ربط الأجندة البحثية في علم الاجتماع بتلك الرؤية يوفر الفرصة لدى المشتغلين بعلم الاجتماع الإسهام البارز في تطوير السياسات العامة وتعزيز منظومة اتخاذ القرار في مصر، ويمنح الفرصة أيضا لتكوين قاعدة معرفية مهمة تربط البحوث بقضايا التنمية الجارية.
- من المهم إحياء الاهتمام بالكتابة النظرية في علم الاجتماع، وتشجيع المؤتمرات وحلقات البحث، والمجلات العلمية التي تهتم بمناقشة ونشر البحوث في النظرية الاجتماعية، وبالأخص النظريات الصغرى والتفاعل بين النظرية والمنهج، وقضايا المنهج في علم الاجتماع.
- ضرورة أن تتولى الجامعات في المرحلة الجامعية وفي الدراسات العليا الاهتمام الكبير بتدريس مقررات النظرية والمنهج واستخدام الإحصاء والمناهج التجريبية والمؤشرات والمقاييس المركبة والبحوث المقارنة، وكذلك المناهج التأويلية وتطوير تلك المقررات لكي تواكب النظريات والمناهج الحديثة وأن تقل الفجوة العلمية بشأنها.
- ينبغي العمل على تشجيع الدراسات والبحوث المشتركة بين الباحثين المصريين الذين يكتبون باللغة العربية والباحثين المصريين والعرب ممن يعيشون في المهجر ويكتبون بلغات أوروبية، وكذلك التعاون مع مجموعات بحثية غربية في بحوث وكتب ومؤتمرات لتبادل الرأى والخبرات العلمية المشتركة ورفع الكفاءة النظرية والمنهجية في بحوث علم الاجتماع. ومن المهم أن يحظى هذا النوع من العمل العلمي المشترك بتقدير اللجان العلمية للترقيات في مصر، تلك التي تعاقب لوائحها الراهنة بكل أسف العمل العلمي المشترك وتشجع بدلا ممن ذلك البحوث المنفردة.
- ضرورة المضي قدمًا في تشجيع حركة الترجمة لتغطي النقص الشديد في الكتابات حول النظريات الاجتماعية الحديثة، والدراسات الميدانية التي تعتمد على أطر نظرية حديثة للمساهمة في تفاعل الإنتاج العربي مع تلك التطورات الحديثة بسهولة، بما يتجاوز عائق اللغة لدى الجيل الجديد من

شباب الباحثين في علم الاجتماع. ومن المهم في هذا الصدد أيضًا تشجيع حركة الترجمة للمؤلفات العلمية المتميزة للمشتغلين بعلم الاجتماع من اللغة العربية إلى لغات أخرى لكي يوفر ذلك الفرصة لتقريب الفجوة بين بحوث علم الاجتماع المحلية والعالمية.

** ** **

بيبليوغرافيا

أبادير، نبيل صموئيل. 2005. **حوار الثقافات ضرورة مستقبلية أم رفاهية**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

أباظة، منى. 2009. **جدل الإسلام والمعرفة في عالم متغيرِ - ماليزيا ومصر نموذجا**. ترجمة ملك حماد. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

إبراهيم، مصطفي عوض. 2000. **ختان الإناث مصر: دراسة أنثروبولوجية.** القاهرة: مصر العربية للنشر.

إبراهيم، مصطفي عوض. 2009. **رؤية طلاب الجامعة واتجاهاتهم نحو الإيدز دراسة أنثروبولوجية طبية**. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

أبو الخير، أميمة محمد السيد. 2001. **أوضاع عمل المرأة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي**. الطبعة الأولى. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

أبو الخير، أميمة محمد السيد. 2013. **رصد التناول الاعلامي لقضايا المرأة المصرية**. الطبعة الأولى. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

أبو الخير، أميمة محمد السيد. 2014. **خرائط الاحتجاج مصر: بحث في مقدمات الثورة**. الطبعة الأولى.القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

أبو دوح، خالد كاظم. 2014. **رأس المال الاجتماعي: أفاق جديدة النظرية الاجتماعية**. القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر.

أبو دوح، خالد كاظم. 2016. **علم الاجتماع السياسي: التطورات المعاصرة وتطبيقات على الاحتجاج والثورة المجتمع العربي**. القاهرة: ابن خلدون للطباعة والنشر.

أبو دوح، خالد كاظم. 2017. **النخب الاجتماعية مصر: دراسة على ضوء مقولات رأس المال وأشكاله لدى بورديو**. القاهرة: النخبة للنشر والتوزيع.

أبو زيد، أحمد. 2004. **هوية الثقافة العربية**. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة.

أبو شهبة، فادية يحيى. 2003. **ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية**. التقرير الأول. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

أحمد، حمدي على. 2009. **المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الحضري والتنمية المتوازنة**، القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

احمد، سمير نعيم. 2008. **أهل مصر-دراسة عبقرية البقاء والاستمرار**. القاهرة: مركز الأهرام.

احمد، سمير نعيم. 2011. **ثورة 25 يناير وثقافة الاستهانة**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

الأسود، السيد. 2002. **الانثروبولوجيا الرمزية: دراسة نقدية للاتجاهات الحديثة فهم الثقافية**. القاهرة: منشأة المعارف الاسكندرية.

الأسود، السيد. 2005. **الدين والتصور الشعبي للكون**، سيناريو الظاهر والباطن في المجتمع القروي المصري، ترجمة السيد الأسود. القاهرة: المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة.

الدين والتصور الشعبي للكون، سيناريو الظاهر والباطن في المجتمع القروي المصري، ترجمة السيد الأسود، المشروع القومي للترجمة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

أنور، علا مصطفى. 2000. **الأطفال العاملون الحضر: دراسة ميدانية مدينة السويس**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

أنور، علا مصطفى. 2000. **المجتمعات المستهدفة للتعاطي والإتجار المخدرات**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

أنور، علا مصطفى. 2000. **تاجر المخدرات والمجتمعات المستهدفة للتعاطي**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

أنور، علا مصطفى. 2004. **الثقافة والمخدرات منطقة شعبية بمدينة القاهرة**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

بدران، محمود عبد الرشيد. 2002. **علم الاجتماع ودراسات المرأة: تحليل استطلاعي**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

بدران، محمود عبد الرشيد. 2002. **عمال مصر بين ثقافة التصنيع والثقافة التقليدية: دراسة ميدانية بمجمع الألومونيوم**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

بدران، محمود عبد الرشيد. 2003. **الثقافة الثأرية والثقافة المسالمة: تأصيل نظري ودراسة ميدانية للثقافة الفرعية ومحددات السلوك الإجرامي**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

بركة، ماجدة. 2009. **الطبقة العليا بين ثورتين (1919 - 1952)**. ترجمة محمود ماجد. القاهرة: المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة.

بسطامي، محمود. 2010. **أساليب معاملة الأطفال المنحرفين والمعرضين للخطر**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

البغدادي، نسرين. 2004. **القطاع غير الرسمي مدينة القاهرة: التقرير الثالث: دراسة على المنشآت: البنية والتنمية**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

البغدادي، نسرين. 2004. **جمهور مسرح الطفل ، دراسة ميدانية: التقرير الثالث: دراسة على المنشآت: البنية والتنمية**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

البغدادي، نسرين. 2004. **مسرح الطفل مصر: التقرير الأول: خبرات وشهادات للجماعة الفاعلة**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

البغدادي، نسرين. 2004. **مسرح الطفل مصر: التقرير الثاني: دراسة ميدانية**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

البغدادي، نسرين. 2006. **ثقافة المخدرات لدى الشباب المصري (دراسة ميدانية على عينة من شباب الأندية الرياضية ومراكز الشباب)**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

البغدادي، نسرين. وأخرين .1999. **المسرح المصري وجمهوره ، التقرير الأول ، شهادات واقعية لبعض القائمين على العمل المسرحي**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

البغدادي، نسرين. وأخرين 2011. **جمهور المسرح المصري: التقرير الثالث، تحليل المضمون**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

البهنساوي، ليلى. 2010. **قضايا المرأة المعاصرة القطاع غير الرسمي**. القاهرة: الدولية للاستثمارات.

البهنساوي، ليلى. 2016. **اتجاهات وقضايا علم الاجتماع العائلي**. القاهرة: نور للنشر المكتبة الوطنية الألمانية.

البهنساوي، ليلى. 2016. **الصناعة والمجتمع: دراسة علم الاجتماع الصناعي**. القاهرة: نور للنشر.

بيبرس، إيمان ضياء الدين. 2002. **بطلات وضحايا: المرأة والسياسات الاجتماعية والدولة في مصر**. ترجمة عايدة سيف الدولة. القاهرة: المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة.

البيومي، إبراهيم البيومي. 2009. **المواطنة والتحول الديموقراطي في مصر: استطلاع رأي عينة من النخبة**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

بيومي، مجدى أحمد محمد. 2010. **القيادة الكاريزمية والتغير السياسي في مصر تحليل سوسيو - تاريخي للقيادة السياسية في المجتمع المصري**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

بيومي، محمد أحمد. 2010. **الكفاءة التنظيمية والسلوك الإنتاجي مدخل في علم الاجتماع الصناعي**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

جاد، محمود محمد. 2000. **البناء السياسي إحدى قرى الصعيد-قري تونس بسوهاج**. الطبعة الاولى. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

جاد، محمود محمد. 2001. **آثار القبلية المزاج الغنائي والموسيقي لأهل الصعيد: تحليل سوسيوتاريخي ودراسة استكشافية**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

جاد، محمود محمد. 2004. **المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة، رؤية تقويمية للبحوث والدراسات**. القاهرة: مركز البحوث الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

جاد، محمود محمد. 2012. **سكنى المقابر عاصمة مصر-نظرة عبر العصور**. الطبعة الثانية. بيروت: دار الانتشار العربي.

الجعفراوي، ابتسام إبراهيم. 2002. **السائقون وظاهرة المخدرات**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

الجعفراوي، ابتسام إبراهيم. 2003. **تفضيلات الباحثين عن العمل بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

الجعفراوي، ايناس . 2012. "مؤشرات متابعة تنفيذ أهداف الاستراتيجية القومية الشاملة لمواجهة مشكلة المخدرات في مصر." **المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.**

جلبي، على عبد الرازق. 2001. **القطاع غير الرسمي مدينة القاهرة**. لتقرير الثاني. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

جلبي، على عبد الرازق. 2003. **الابداع والمجتمع**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

جلبي، على عبد الرازق. 2011. **نمو القطاع غير الرسمي: دراسة لوحدات معيشية بمناطق عشوائية**. التقرير الرابع. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

جلبي، على عبد الرازق، وهاني خميس احمد عبدة. 2010. **العولمة والحياة اليومية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

جمال الدين، هبة. 2005. استطلاع رأي المرشحات لعضوية مجلس الشعب لعام 2000 المشاركة السياسية للمرأة. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

جمال الدين، هبة. 2011. **ترسيخ حقوق الإنسان لدى المواطن المصري: دراسة لعينة من الجمهور العام: المرحلة الأولى**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

الجندي، فدوى. 2016. **الحجاب، بين الحشمة والخصوصية والمقاومة**. ترجمة سهام عبد السلام. القاهرة: ، المشروع القومي للترجمة، المشروع القومي للترجمة.

الجهمي، أحمد فاروق. 2005. **اتجاهات بعض الشباب نحو ظاهرة الإرهاب المجتمع المصري وكية مواجهتها**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

الجوهري، محمد. 2000. **الفولكلور العربي: بحوث ودراسات.** المجلد الأول. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

الجوهري، محمد. 2000. **الملخصات السوسيولوجية العربية: من الثامن وحتى الحادي عشر عامي 1999 – 2000**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

الجوهري، محمد. 2001. **الفولكلور العربي: بحوث ودراسات**. المجلد الثاني. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

الجوهري، محمد. 2002. **التراث والتغير الاجتماعي**. الجزء الأول. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

الجوهري، محمد. 2003. **رشدي صالح والفولكلور: دراسة لأعماله وفصول من تأليفه**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

الجوهري، محمد. 2006. **الفولكلور العربي: بحوث ودراسات**. المجلد الثالث. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

الجوهري، محمد، وأحمد زايد. 2003. **الملخصات السوسيولوجية العربية**. المجلد الثاني عشر. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

الجوهري، هناء. 2004. **تقارير بحث التراث والتغير: الكتاب الثامن عشر: ثقافة التحايل. دراسة ميدانية لنماذج من التجمعات العشوائية بالقاهرة الكبرى**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

حافظ، سحر. 2008. **نمط الإسكان ونوعية الحيازة المرغوبة لدى العاملين غير المقيمين مدينتي العبور والسادس من أكتوبر**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

حافظ، سحر. 2009. **المرأة وجرائم المخدرات المجتمع المصري**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

حافظ، نجوى. 2010. **بماذا يحلم المصريون**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء.

حامد، إسماعيل. 2009. **موسوعة الأساطير الفرعونية وروائع القصص وحكايات التراث الشعبي**. القاهرة: مكتبة النافذة.

حجاب، محمد منير. 2009. **السينما وقضايا المجتمع العربي**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

حجازي، أحمد مجدي . 2001. **المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية مصر**. القاهرة: دار البحوث والدراسات الإجتماعية.

حجازي، أحمد مجدي. 2004. **المخدرات والأزمة الراهنة للشباب المصري**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

حجازي، أحمد مجدي. 2004. **معرض الكتاب: تظاهرة ثقافية في مصر: دراسة ميدانية التفضيلات والاحتياجات الثقافية للمترددين على المعرض**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

حجازي، أحمد مجدي. 2005. **النساء المعيلات محافظة الفيوم: دراسة اجتماعية ميدانية**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

حجازي، عزت . 2014. "دور المسنين في مصر: مسح شامل." **المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية**.

حجازي، عزت. 2000. **الأوضاع السكاني شبه جزيرة سيناء من واقع تعداد السكان لسنتي 1986 و1996**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

حجازي، عزت. 2000. **التحول الكبير: الأوضاع الاجتماعية لريف سيناء**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

حجازي، عزت. 2002. **السياسة السكانية لسيناء**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

حجازي، عزت. 2004. **كبار السن مصر: مسح بالعينة لنزلاء دور المسنين**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

حجازي، عزت. 2009. **رعاية كبار المسنين مصر "الواقع والمستهدف"**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

حسن، ايمن علي طه. 2014. **القنوات الفضائية ونسق القيم في المجتمع المحلي**. القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

حسن، دينا مفيد على. 2008. **العمل الحرفي ونوعية الحياة**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

حسن، مجدي. 2009. **الظروف البيئية والوضع الغذائي وأثرهما على صحة الإنسان المجتمعات الصحراوية (جنوب سيناء)**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

حسن، منصور مغاوري. 2005. **الأوضاع الراهنة لعمل المرأة العربية: التقرير النظري**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

حسن، منصور مغاوري. 2008. **الأوضاع الراهنة لعمل المرأة: التقرير الميداني**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

الحناوي، فاتن. 2002. **قوى المحافظة والتجديد في بعض عناصر التراث المادي. دراسة حالة للأزياء الشعبية المصرية، تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعي** الكتاب التاسع. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

الخطيب، عبد الله عبد الحميد. 2010. **العمل الجماعي التطوعي**. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

خليل، إمام حسانين. 2010. **الاستغلال الجنسي والبغاء كإطار للإتجار بالبشر**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

خليل، نجوى حسين. 2002. **أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي: الأبعاد والقضايا الأساسية**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

خليل، نجوى حسين. 2010. **أولويات البحث العلمي الاجتماعي: استطلاع لرأي عينة من الجمهور الخاص**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

خميس، سعاد محمد. 2004. **عادات دورة الحياة في مجتمع المحس**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

الخواجة، علا. 2008. **قضية التعليم مصر: العائد الاقتصادي والاجتماعي**. القاهرة: مركز شركاء التنمية.

الدجوى، على. 2002. **النزعة الاستهلاكية كأسلوب حياة**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

الدسوقي، عصام. 2003. **الدين والدولة العالم العربي**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

رومان، هويدا عدلي. 2009. **الجمعيات الأهلية وقضية تعاطي وإدمان المخدرات (دراسة ميدانية)**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

زايد، أحمد. 2000. **الأسرة العربية مجتمع متغير**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

زايد، أحمد. 2001. **الإنتاج الفكري العربي علم الاجتماع: قائمة ببليوغرافية مشروحة (1924 -1995)**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

زايد، أحمد. 2002. **العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري**. 3 مجلدات. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

زايد، أحمد. 2003. **الإنتاج الفكري العربي علم الاجتماع: قائمة ببليوغرافية مشروحة (1995 -2000)**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

زايد، أحمد. 2003. **خطاب الحياة اليومية المجتمع المصري**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

زايد، أحمد. 2004. **النخب الاجتماعية حالة مصر والجزائر**. القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية.

زايد، أحمد. 2005. **تناقضات الحداثة في مصر**. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، دار العين للنشر.

زايد، أحمد. 2007. **صور من الخطاب الديني المعاصر**، الجزء الأول، الخطاب الديني المؤسسي. القاهرة: دار العين للنشر.

زايد، أحمد. 2013. **الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم: دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

زايد، أحمد. 2016. **صوت الإمام**، تحليل للخطب المنبرية. القاهرة: دار العين للنشر.

زايد، أحمد. ومجموعة من علماء الاجتماع. 2002. **الأسرة المصرية وتحديات العولمة**. الندوة التاسعة لقسم الاجتماع. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة.

زايد، احمد، واعتماد علام. 2006. **التغير الاجتماعي**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

زايد، أحمد، وأمال الطنطاوي، ومحمد عبد البديع. 2006. **رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

زهران، فريد. 2007.**الحركات الاجتماعية الجديدة**. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

زيتون، محيا. 2000. **المرأة والتنمية: مناهج نظرية وقضايا عملية**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

سالم، زينب. 2005. **المراهقون وتدخين السجائر في المجتمع المصرين**. القاهرة: مركز الكتاب للنشر.

سعد، ناهد رمزي. 2002. **العدالة الاجتماعية التعليم الأساسي: المجلد الأول**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

سعد، ناهد رمزي. 2005. **العدالة الاجتماعية التعليم ما قبل الجامعي**. مج 2 بعض المخرجات العلمية التعليمية (القدرات الإبداعية – المهارات الحياتية). القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

سعد، ناهد رمزي. 2007. **العدالة الاجتماعية التعليم ما قبل الجامعي: دراسة للمنظومة التعليمية** مج3. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

سلامة، حسن. 2004. **الجمعيات الأهلية العاملة مجال المرأة: دراسة مسحية لمحافظتي الوم والمنيا**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

سلامة، حسن. 2008. **استطلاع رأي الجمهور النظام الحزبي المصري**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

سلامة، حسن. 2008. **الدعم الحكومي للسلع والخدمات: استطلاع رأي الجمهور العام**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

سلطان، عادل. 2011. **المرأة والانتخابات البرلمانية 2010**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

سليمان، نادية حليم. 2000. **التعاطي والإدمان بين العمال: دراسة ميدانية لبعض شركات البترول**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

سليمان، نادية حليم. 2004. **النساء العائلات لأسر العشوائيات: دراسة على سكان العشش بالقاهرة**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

سليمان، نادية حليم. 2005. **ثقافة المخدرات لدى عمال الزراعة الأجراء**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

سليمان، نادية حليم. 2006. **فاعلية الأداء البرلماني للمرأة المصرية 1957 – 2006**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

السمري، عدلي. 2001. **العنف في الأسرة المصرية: تأديب مشروع أم انتهاك محظور**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

السمري، عدلي. 2003. **تقارير بحث التراث والتغير: الكتاب الرابع عشر: الثابت والمتغير ضصلة1 بيآليات الضبط الاجتماعي**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

سند، سهير. 2009. **التعليم الجامعي والحراك الاجتماعي: دراسة الواقع المصري**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

سند، سهير. 2009. **عمل الأطفال النشاط الزراعي الريف المصري**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

السيد، محمد عبد البديع. 2009. **أثر القنوات الفضائية على القيم الأسرية**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

السيد، محمد. 2010. **الأوضاع الاجتماعية وتنمية القرية المصرية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

السيد، مصطفي كامل. 2013. **الهوية في مصر: لمحات من هوية الشباب المصري**. القاهرة: شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب.

السيد، يسين. 2000. **المناخ الثقافية مصر: من مرحلة ما قبل الثورة إلى مرحلة التعددية والانفتاح**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

السيد، يسين. 2002. **سياسة التخصيصية مصر**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

السيد، يسين. 2003. **المرصد الاجتماعي: الإطار النظري والعروض النقدية وبرنامج العمل**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

سيكا، نادين. 2013. **العائد الاجتماعي من التعليم على المرأة مصر، هل للتعليم جدوى؟ دراسة مسحية لعوائد التعليم العام والخاص**. القاهرة: مركز شركاء التنمية.

الشاكري، أمينة. 2016. **المعمل الاجتماعي الكبير: موضوعات المعرفة في مصر المستعمرة وما بعد الكولونيالية**. ترجمة أحمد محمود. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

الشايب، نجوي محمود عبد المنعم قاسم الشايب .2002. **دراسة لعادات الطعام وآداب المائدة**. الطبعة الأولى. القاهرة: مركز البحوث الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

شحاته، حسن أحمد. 2006. **التدخين والإدمان وإعاقة التنمية**. القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

شعبان، احمد بهاء الدين. 2011. **صراع الطبقات مصر المعاصرة: مقدمات ثورة 25 يناير 2011**. الطبعة الأولى. القاهرة: جزيرة الورد. الطبعة الثانية. القاهرة: الهيئة *المصرية* العامة للكتاب.

شكري، علياء. 2003. **قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع: دراسة للثبات والتغير الاجتماعي والثقافي**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، كلية الآداب.

شوقي، طريف. 2000. **العنف الأسرة المصرية**. التقرير الثاني. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

صالح، ناهد حسين. 2003. **استطلاعات ومسوح الرأي العام وترشيد القرار إزاء القضايا المجتمعية**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

صالح، ناهد حسين. 2004. **التقرير الاجتماعي: المجلد الأول: التقارير الاجتماعية**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

صالح، ناهد حسين. 2008. **هموم واهتمامات المواطن المصري**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

صالح، ناهد حسين. 2009. **البحث العلمي الاجتماعي قضاياه ومناهجه**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

صالح، ناهد. 2013. "التقرير الاجتماعي المصري المجلد الثاني الشباب المصري همومه واهتماماته." **المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية**.

صبحي، مجدي. 2014. **الثقافة أثناء الفترة الانتقالية: مصر بعد 25 يناير**. القاهرة: المؤسسة الثقافية السويسرية بالقاهرة ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

صيام، شحاتة. 2009. **السحر وأزمة العقل**. القاهرة: مصر العربية للنشر.

صيام، شحاتة. 2012. **ثقافة الاحتجاج**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

صيام، شحاتة. 2013. **الحريم الصوفية وتأنيث الديني: ضلالات حجاج الأضرحة**. القاهرة: دار روافد.

صيام، شحاتة. 2014. **الدين الشعبي مصر: نقد العقل المتحايل**. القاهرة: دار ميريت.

صيام، شحاتة. 2015. **العقل التكفيري من التشدد إلى ما بعد المراجعات**. القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع.

الضبع، عبد الرؤوف احمد محمد عثمان. 2006. **خصخصة التعليم الجامعي قضايا نظرية ودراسة مقارنة بين جامعية سوهاج وجامعة سابينسا، روما**. القاهرة: الدار العالمية للنشر.

الضبع، عبد الرؤوف احمد محمد عثمان. 2012. **تراكم الفساد وحتمية الثورات الكتاب الاول دراسات ميدانية فساد النسق الاجتماعي**. القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع.

الضبع، ماهر أحمد عبدالعال. 2006. **العولمة وقضايا الهوية الثقافية**. ضمن سلسلة الكتاب الأول. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

الضبع، ماهر أحمد عبدالعال. 2017. **المرأة في مصر، العقل النسوي مواجهة المجتمع الذكوري**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

طاهر، حامد. 2005. **ظاهرة التطرف الديني (التشخيص والحل) كراسات علمية**. القاهرة: المكتبة الاكاديمية.

طنطاوي، امال. 2003. **المهمشون صعيد مصر**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

طه، أمال كمال. 2004. **التناول السينمائي لظاهرة تعاطي وإدمان المخدرات (1998 -2002)**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

طه، أمال كمال. 2004. **برامج الشباب التليفزيون المصري: دراسة على الجمهور**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

طه، أمال كمال. 2009. **تعرض الجمهور المصري لمشاهد العنف والقضية الفلسطينية والعراقية: القنوات التليفزيونية القومية الأرضية والفضائية**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

العامري، سلوى حسني. 2002. **أجيال مستقبل مصر: أوضاعهم المتغيرة وتصوراتهم المستقبلية**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

العامري، سلوى حسني. 2010. **استغلال الأطفال العمل إطار الإتجار بالبشر**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عبد الجواد، إنعام سيد. 2000. **المسح الشامل لظاهرة تعاطي وإدمان المخدرات: المرحلة الأولى-المرحلة الرابعة**. اربعة اجزاء. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عبد الجواد، إنعام سيد. 2002. **دراسة حول دور الجمعيات الأهلية مواجهة التعاطي والإدمان**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عبد الجواد، ثريا سيد. 2006. **عمالة الاطفال في الزراعة**. القاهرة: مؤسسة فريدريش إيبرت الالماني.

عبد الجواد، عادل. 2006. **الاجرام المنظم دراسة لشبكات البغاء**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

عبد الجواد، ليلى أحمد. 2000. **الأحوال الشخصية مصر**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عبد الجواد، ليلى أحمد. 2008. **ثقافة المخدرات لدى الفقراء المهمشين**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عبد الحافظ، إبراهيم. 2001. **ملامح التغير القصص الشعبي الغنائي**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

عبد الحافظ، إبراهيم. 2004. **الفنون الأدبية الشعبية -دراسة ديناميات التغير** القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

عبد الحميد، شاكر. 2004. **الفكاهة وآليات النقد الاجتماعي**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

عبد الحميد، نجوى. 2002. **دراسات بيئية المجتمع المصري**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

عبد الرحمن، هالة منصور. 2009. **أطفال الشوارع: دراسة تحليلية اجتماعية**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

عبد الرحيم، سعاد السيد. 2006. **ثقافة المخدرات الساحل الشمالي**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عبد الرحيم، سعاد السيد. 2010. **مؤسسة معهد ليلة القدر الخيرية: دراسة حالة**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عبد الرحيم، سعاد السيد. 2015. **التوطين السكاني المدن الجديدة: دراسة تقويمية لمدينة العبور**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عبد الرحيم، سعد الدين. 2010. **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لجامعي القمامة بمنطقة أرض اللواء**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عبد العزيز حبيب، عالية حلمي. 2009. **علم الاجتماع الري، القضايا النظرية ودراسات تطبيقية**. القاهرة: مطبعة اسكرين لاين، المنيل.

عبد الغني، سميحة نصر 2010. **الزواج كإطار للإتجار بالبشر**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عبد الغني، سميحة نصر. 2004. **العنف بين طلاب المدارس بين المتغيرات النفسية و الارتباط والمنبئات**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عبد الغني، سميحة نصر. 2004. **العنف بين طلاب المدارس: التقرير الاجتماعي**. المجلد الأول. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عبد الغني، سميحة نصر. 2004. **عقاب الأبناء بين الأسرة والمدرسة: دراسة تحليلية فارقة للأساليب ومعدلات الانتشار**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عبد الغني، سميحة نصر. 2010. **حوادث المرور المجتمع المصري**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عبد الفتاح، سيد صديق. 2010. **الحب في الأمثال العالمية**. القاهرة: مركز الكتاب للنشر.

عبد القوي، عفاف إبراهيم. 2010. **الاحتياجات التعليمية والتدريبية للعاملين في صناعة الغزل والنسيج**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عبدالله، خالد عبد الفتاح. 2005. **قيم العمل الأهلي مصر**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

عبدالله، معتز، وجمعة سيد يوسف. 2004. **الزواج العرفي: واقعه وآثاره النفسية والاجتماعية**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

عبد المعطي، عبد الباسط. 2000. **الأسرة المعيشية والإنفاق الاجتماعي: الواقع والتطلعات**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عبد المعطي، عبد الباسط. 2002. **تقييم فعاليات المواجهة التشريعية والأمنية لظاهرة التسول المجتمع المصري**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عبد المعطي، عبد الباسط. 2003. **العولمة وقضايا المرأة والعمل**، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

عبد المقصود، هشام عطية. 2010. **دراسة لخطاب المدونات العربية التعبيرات السياسية والاجتماعية لشبكة الإنترنت**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

عبد المنعم، سهير. 2010. **الإتجار الأعضاء البشرية إطار الإتجار بالبشر**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عبد الموجود، احمد . 2013. "مشروع معاونة المرأة المعيلة: دراسة تقييمية: التقرير الثاني: المستفيدات." **المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية**.

عبد الموجود، احمد. 2013. "مشروع معاونة المرأة المعيلة: دراسة تقييمية: التقرير الأول: الجمعيات." **المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية**.

عبد الوهاب، أشرف. 2003. **تقارير بحث التراث والتغير: الكتاب الثاني عشر: التسامح الاجتماعي بين التراث والتغير**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

عبدالله، سعاد عثمان احمد. 2002. **الطب الشعبي، دراسة اتجاهات التغير الاجتماعي في المجتمع المصري**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

عبدالله، سعاد عثمان احمد. 2012. **موسوعة التراث الشعبي العربي** (مشترك)، الهيئة العامة لقصور الثقافة، الدراسات الشعبية، وزارة الثقافة.

عبدالله، سعاد عثمان احمد. 2014. **النظرية الوظيفة دراسة التراث الشعبي**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة لقصور الثقافة.

عتيق، أحمد مصطفي. 2001. **الإدراك البيئي عند الطفل: دراسة مقارنة بين الريف والحضر**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

العراقي، بثينة. 2008. **العنوسة. مخاطر وأسرار**. القاهرة: شركة ألفا للنشر.

عشماوي، سيد. 2003. **الجماعات الهامشية المنحرفة تاريخ مصر الاجتماعي الحديث.** القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

العطار، سهير عادل محمد صبحي. 2002. **الحركات النسائية من منظور اجتماعي تاريخي**. القاهرة: دار النشر الذهبي.

العطار، سهير عادل محمد صبحي. 2004. **المدخل الاجتماعي لدراسة الأزمات بين التغيرات النظرية بالتطبيقات العلمية**. الطبعة الأولى. القاهرة: دار النشر الذهبي.

علام، ابتسام. 2002. **الجماعات الهامشية: دراسة أنثروبولوجية لجماعات المتسولين بمدينة القاهرة**. القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية.

علام، اعتماد. 2007. **قيم العمل الجديدة مصر**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

علام، اعتماد. 2016. **علم اجتماع التنظيم مداخل نظرية ودراسات ميدانية** القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

علوان، نيرة محمد. 2005. **المجتمع المدني من جدل المفهوم إلى الواقع**. القاهرة: مكتبة الزعيم.

على، المكاوي. 2011. **العمل الخيري**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

عمر، كامل عبد المالك .2014 . "المعوقات الثقافية للتنمية بالمجتمعات الصحراوية: دراسة أنثروبولوجية محافظة مطروح." **المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية**.

عمر، كامل عبد الملك. 2010. **أولويات الحاجات الاجتماعية المجتمع النوبي**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عمر، محاسن محمد. 2011. **أوضاع عمل المرأة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي محافظة القاهرة**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عودة، محمود، ونسرين البغدادي. 2011. "ظاهرة المخدرات في الريف المصري دراسة ميدانية في عدد من القرى." **المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية**.

عوض، السيد. 2004. **جرائم العنف الأسري الريف والحضر**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

العوضي، رباب الحسيني. 2006. **ثقافة المخدرات العشوائيات: دراسة حالة لمنطقة أبو قتادة**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

غنيم، السيد رشاد. 2008. **التكنولوجيا والتغير الاجتماعي**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

غنيم، محمد. 2000. **العادات والتقاليد**. القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع.

غنيم، محمد. 2009. **الحرف والصناعات الشعبية**. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية.

غنيم، محمد. 2011. **حكايات الصيادين دراسة أنثروبولوجية**. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية.

غنيم، محمد، وسوزان السعيد. 2007. **المعتقدات والاداء التلقائي في موالد الأولياء والقديسين**. الجزء الأول. الأولياء. القاهرة: المركز القومي للمسرح.

غنيم، محمد، وسوزان السعيد. 2007. **المعتقدات والاداء التلقائي في موالد الأولياء والقديسين**. الجزء الثاني. القديسين. القاهرة: المركز القومي للمسرح.

فارس، سيد. 2006. **النصوص المحرمة: بحوث ثقافة الموت والخلود الرمزي**. القاهرة: روافد للنشر، القاهرة.

فارس، سيد. 2015. **الثقافة الكونية والثقافية ما بعد الحداثية: كراسات فكرية**. القاهرة: روافد للنشر.

فارس، سيد. 2016. **أنثروبولوجيا ما بعد الحداثة: رؤى معاصرة**. القاهرة: روافد للنشر.

فارس، سيد. 2016. **صناعة الاحتجاج والثورة: حركة شباب السادس من ابريل نموذجا**. القاهرة: روافد للنشر.

فايد، سوسن. 2011. **العنف السياسي المجتمع المصري ضوء المتغيرات المحلية والعالمية الجماعة الإسلامية نموذجاً**. التقرير الأول. الطبعة الأولى. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

فرغلي، على. 2013. **الدولة والطبقات في مصر نحو رؤية علمية لفهم التحولات الاجتماعية الثورية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

الفرنواني، منى. 2002. **الاحتفالات الشعبية الدينية: دراسة لديناميات التغير وقوى المحافظة والتجديد**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

فهيم، حسين محمد. 2001. **هذا الإنسان وعالمه دراسة أنثروبولوجية**. القاهرة: المكتبة الاكاديمية.

الفوال، صلاح مصطفى. 2005. **البناء الاجتماعي للمجتمعات البدوية**. القاهرة: دار الفكر العربي.

الفوال، نجوى أمين. 2000. **ظاهرة المخدرات: التقرير الأول**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

الفوال، نجوى أمين. 2002. **العولمة وإشكالياتها السياسية والاقتصادية والثقافية: حلقة نقاشية**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

الفوال، نجوى أمين. 2003. **دور الجمعيات الأهلية وأندية الدفاع الاجتماعي مكافحة الإدمان**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

الفوال، نجوى أمين. 2007. **المشروع القومي لاستهداف الفئات الأولى بالرعاية الاجتماعية: الأسس المنهجية والتطبيقية**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

قرطام، مديحة أحمد عبادة. 2007. **الابعاد الاجتماعية للتحرش الجنسي في الحياة اليومية دراسة ميدانية في محافظة سوهاج**. القاهرة: مركز قضايا المرآة المصرية.

قرطام، مديحة أحمد عبادة. 2008. **العنف ضد المرأة دراسات ميدانية حول العنف الجسدي والعنف الجنسي**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

قطب، محمد على. 2008. **التحرش الجنسي**. القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع.

القليني، فاطمة. 2002. **القيم كما تعكسها الصحافة المحلية: تحليل مضمون صفحة (المحليات) بجريدة الأهرام**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

الكردي، محمود . 2002. **تأثير أنماط العمران علي تشكيل بعض عناصر الثقافة الشعبية**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

الكردي، محمود. 2001. **الشباب ومستقبل مصر**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

الكردي، مها، وليلى عبد الجواد، والعناني السيد عناني. 2008. **الزواج العرفي السري بين طلبة الجامعات**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

لطفي، سهير. 2000. **التهميش الحضري والمناطق العشوائية مصر**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

لقوشة، رفعت. 2007. **حق الغذاء والوضع الغذائي مصر**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ليلة، على. 2002. **التيار الإسلامي بين التأييد والمعارضة: قراءة الصحافة المصرية**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

ليلة، على. 2002. **تعاطي المخدرات بين شباب العشوائيات**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ليلة، على. 2007. **تقاطعات العنف والارهاب في زمن العولمة**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

ليلة، على. 2013. **المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الانسان**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

ليلة، على. 2015. **النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع -اليات التماسك الاجتماعي**. الجزء الثالث. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

ليلة، على. 2015. **النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع -قضايا التحديث والتنمية المستدامة**. الجرء الأول. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

ليلة، على. 2015. **النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع-صراع الحضارات على ساحة المرأة والشباب**. الجزء الثاني. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

ليلة، علي. 2012. "الثورة والدولة والمجتمع: بحث فواعل التغيير". **المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية**.

المجذوب، أحمد. 2003. **النساء مرتكبات جرائم القتل العمد**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

محجوب، محمد عبده. 2000. **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات منشأ النباتات غير المشروعة**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

محجوب، محمد عبده. 2008. **الطب الشعبي وضبط الأنثى دراسة أنثروبولوجية حقلية**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

محجوب، محمد عبده. 2009. **الأنثروبولوجيا ومشكلات التحضر دراسات حقلية في المجتمعات العربية**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

محمد، الجوهري، وعبد الحافظ إبراهيم، وجاد مصطفى. 2000. **الإنتاج الفكري العربي علم الفولكلور: قائمة ببليوغرافية**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

مرقس، وفاء فهيم. 2000. **المسح الاجتماعي الاقتصادي: تطوير منطقة تلال زينهم وقلعة الكبش**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

مرقس، وفاء فهيم. 2006. **المحددات الثقافية للزيادة السكانية: دراسة على عينة من الشباب**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

مرقس، وفاء فهيم. 2006. **نوعية الحياة منطقة عشوائية: دراسة ميدانية لعشش الشرابية**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . 2013. "أطفال الشوارع وجرائم المخدرات." **المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية**.

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . 2013. "التقرير الاجتماعي المصري المجلد الاول." **المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية**.

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . 2014. "أندية الرعاية النصارية لكبار السن." **المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية**.

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .2013 . "التقرير الاجتماعي المصري المجلد الثالث المصريون وأحوال الصحة والبيئة." **المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية**.

المصري، سعيد. 2006. **ثقافة الاستهلاك المجتمع المصري**. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.

المصري، سعيد. 2008. **المدونات المصرية: فضاء اجتماعي جديد**. القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري.

المصري، سعيد. 2012. **إعادة إنتاج التراث الشعبي. كيف يتشبث الفقراء بالحياة ظل الندرة**. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

المصري، سعيد. 2013. **المجتمع المصري وقضايا التحول الديموقراطي**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

المصري، سعيد. 2013. **تطلعات المرأة المصرية بعد 25 يناير**. القاهرة: المركز المصري لبحوث الرأي العام بصيرة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

المصري، سعيد. 2015. **توطين البدو**. القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، جامعة القاهرة.

مصطفى، فاروق أحمد. 2004. **صناعة الولي: دراسة أنثروبولوجية الصحراء الغربية**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

مصطفى، فاروق أحمد. 2005. **الموالد دراسة للعادات والتقاليد الشعبية في مصر**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

مصطفي، جاد. 2004. **أطلس دراسات التراث الشعبي**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

مصطفي، جاد. 2006. **مكنز الفولكلور**. المجلد الأول. القاهرة: المكتبة الاكاديمية.

مصطفي، جاد. 2007. **مكنز الفولكلور**. المجلد الثاني. القاهرة: المكتبة الاكاديمية.

مصطفي، مريم أحمد. 2010. **دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

المكاوي، على. 2002. **الإنسان والبيئة والصحة**. القاهرة: مكتبة النصر.

المكاوي، على. 2005. **البيئة والأسماء: دراسة المعاني والدلالات**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب

المليجي، أحمد عصام الدين. 2002. **الضبط الاجتماعي والمشكلات المرتبطة بالتفاعلات الاجتماعية وأنماط السلوك سيناء**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

منصور، محمد. 2016. **المواطنة والهوية في عالم متغير**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

مهنا، عطية علي. 2006. **ثقافة تعاطي وإدمان المخدرات لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسي**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

مهنا، عطية علي. 2010. **أطفال الشوارع إطار الإتجار بالبشر**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

هلال ، أمال حسن. 2008. **الوسائط المعرفية ومشكلة المخدرات: دراسة تحليلية لمضمون مواقع شبكة الإنترنت**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

هلال، أمال حسن. 2011. **نمو القطاع غير الرسمي: دراسة لوحدات معيشية بمناطق عشوائية**. التقرير الرابع. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

هندي، عثمان حسين عثمان. 2005. **الحراك السياسي: مفاهيم وقضايا**. القاهرة: دار الجمهورية للصحافة.

وهدان، أحمد يوسف. 2001. **دراسات حول تلوث البيئة**. التقرير الأول. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

وهدان، أحمد يوسف. 2008. **تقييم فعاليات الجمعيات الأهلية العاملة مجال حماية المستهلك**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

يوسف، منى علي. 2007. **العدالة الاجتماعية التعليم ما قبل الجامعي: تحليل مضمون قيم المناهج الدراسية**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

يوسف، منى. 2009. "استطلاع رأي النخبة نقل الأعضاء البشرية**". المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.**